هيئـــــة الأوراق الماليـــــة
Jordan Securities Commission

التقرير السنوي 2013

"إن الإدارة التي تستطيع تحقيق الأهداف بجدية وبكلفة اقل وزمن اقصر هي الإدارة الحصيفة التي تقوم على إيجاد مؤسسات متخصصة فاعلة تعمل بروح الفريق الواحد وتتوفر لها قيادات إدارية كفؤة نزيهة تقدم الصالح العام على أي اعتبار آخر، وتتصف بالعدالة والمبادرة والإبداع وتركز على العمل الميداني، وتتصدى للمعاضل قبل وقوعها أو حين يكون من السهل التعامل معها قبل أن تتفاقم وتنأى عن الانحراف والعبث والاستغلال والمحسوبية. إن الإدارة العامة بحاجة إلى إعادة هيكلة لمنع التداخل والتضارب والازدواجية واختيار القيادات والموظفين على أساس الكفاءة والخبرة والنزاهة بعيداً عن الاستزلام والشللية والتعصب لأي غرض أو جهة».

صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

4 آذار 1999

صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد المعظم

رؤيتنا

الارتقاء بسوق رأس المال الاردني ليكون بيئة جاذبة للاستثمار، تتمتع بالعدالة والشفافية والكفاءة وفق شواخص القانون وسيادته.

رسالتنا

تنظيم ومراقبة وتطوير سوق رأس المال الاردني في مجال الإفصاح وأعمال الخدمات المالية والتعامل بالأوراق المالية بما يعزز الثقة بالاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار وحماية المستثمرين والاستمرار بتطوير التشريعات والبيئة التقنية وفق احدث المعايير والممارسات الدولية.

أهدافنا

- تنظيم سوق رأس المال وتطويره.
- حماية المستثمرين والمتعاملين في الاوراق المالية.
- حماية سوق رأس المال من المخاطر.
- الارتقاء بعمل الهيئة ورفع كفاءة أجهزتها.
- زيادة الوعي الاستثماري في السوق على مختلف الساحات.

أعضاء مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية

السيد محمد صالح الحوراني

رئيس المجلس

منذ 2012/9/1، استهل السيد الحوراني مهامه رئيسا لمجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية. وفي السابق، شغل مناصب عدة في وزارات ومؤسسات عديدة كالآتي:

من عام 2002 الى عام 2012، تسلم مهامه رئيساً لمجلس إدارة بورصة عمان، ومن عام 1997 الى عام 1999، تسلم مهامه وزيرا لكل من وزارتي الصناعة والتجارة والطاقة والثروة المعدنية.

ومن الأعوام 1994 الى 1997، و 1992 الى 1994 تسلم مهامه مديرا عاما لكل من شركة الشرق للمشاريع الاستثمارية، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي على التوالي. ومن عام 1989 الى عام 1992، تسلم مهامه نائبا لمحافظ البنك المركزي الأردني، كما شغل رئاسة وعضوية عدة مجالس إدارة شركات مساهمة عامة ومؤسسات حكومية في مجالي الاستثمار والتنمية.

وعمل محاضراً غير متفرغ في جامعة عمان الأهلية ومعهد الدراسات المصرفية. وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات الاقتصادية. وحصل كذلك على وسام الكوكب الأردني من الدرجة الأولى. ويحمل السيد الحوراني درجة الماجستير في الادارة من جامعة جنوب كاليفورنيا/لوس انجلوس من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1973

السيد منصور حدادين

نائب الرئيس

تم تعيين السيد منصور حدادين نائباً لرئيس الهيئة اعتباراً من 2102/9/1، وكان قبل ذلك عضواً في مجلس مفوضي الهيئة منذ تاريخ 2007/9/1. وكان قبلها نائباً لرئيس مجلس ادارة بورصة عمان منذ 2002/9/1.

وقد عمل السيد حدادين في وزارة المالية منذ عام 1966 حيث تدرج فيها إلى أن شغل موقع مدير التمويل حتى تم يعيينه مديرا عاماً لدائرة ضريبة الدخل بتاريخ 1991/11/1، حيث استمر في هذا الموقع ثمان سنوات. وقد مثل وزارة المالية في لجنة إدارة سوق عمان المالي خلال الفترة 1982-1990، وعمل محاضراً في كلية الحقوق وكلية إدارة الأعمال في الجامعة الاردنية عام 2001/2000. وقد مثل الحكومة في عدد من المؤسسات والشركات واللجان وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات المالية.

والسيد حدادين حاصل على درجة البكالوريس في الحقوق من جامعة دمشق عام 1966 والماجستير بالقانون المقارن من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية 1974.

الدكتور عز الدين كناكرية

مفوض

تمّ تعيين الدكتور كناكرية مفوضا في مجلس مفوضي الهيئة اعتبارا من 2012/9/1. وقد سبق وأن شغل عدة مناصب في الوزارات والمؤسسات وكما يلي:

من عام 1984 الى عام 1986، عمل في القوات المسلحة الأردنية بوظيفة مالي، ومن عام 1986 الى عام 2012، عمل في وزارة المالية حيث تدرج بالعمل في مختلف المستويات الوظيفية والمواقع فيها وأشرف على العديد من مديرياتها وعلى تأسيس المركز التدريبي المالي. وقد بدأ العمل في الوزارة كمحلل مالي لحسابات الخزينة العامة والنفقات العامة من عام 1986 الى عام 1993. ومن ثم رئيسا لقسم الاعتمادات والطاقة من عام 1993 الى عام 2001. وفيما بعد مديرا لمديرية الادارة النقدية من عام 2001 الى عام 2005. ومساعدا لأمين عام الوزارة للشؤون المالية من عام 2005 الى عام 2007. وكان آخر موقع شغله في وزارة المالية أمينا عاما لها من نهاية عام 2007 الى نهاية شهر آذار من عام 2012. وفي شهر آذار من عام 2012، تم تعيينه مديرا عاما لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات ليمارس دوره بعدها في هيئة الاوراق المالية.

وقد مثل الحكومة في عدد من المؤسسات والشركات واللجان والمهمات ذات الطابع العربي والدولي كصندوقي النقد الدولي والعربي. وشارك في العديد من القضايا المتعلقة برسم السياسات المالية والاقتصادية، وتنفيذ والمساهمة في عدد من البرامج مثل التصحيح الاقتصادي والاجتماعي والاصلاح المالي وتطوير الادارة المالية. وشارك بعضوية عدد من مجالس ادارة لمؤسسات ولشركات أردنية، ومنح وسام الاستقلال الملكي من الدرجة الثانية في عام 2007 للتميز في أداء الأعمال.

حصل على درجة الاقتصاد من جامعة اليرموك في عام 1984، وعلى درجة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في عام 1997، وعلى درجة الدكتوراة في التمويل من جامعة عمان العربية في عام 2010.

السيدة منى المفتي

مفوض

تمّ تعيين السيدة منى المفتي عضوا في مجلس مفوضي الهيئة اعتبارا من 2012/2/2. وكانت قد عملت قبلها مديرة لدائرة التنفيذ والشؤون القانونية في هيئة الأوراق المالية خلال الفترة من 2006-2011. كما عملت كمحامٍ في مكتب مختص بالاستشارات المحلية والدولية والتحكيم وأعمال البنوك من عام 2000 الى عام 2006. وعملت أيضا كمحام في الدائرة القانونية في بنك القاهرة عمان خلال الفترة من 1990-1999.

وقد شاركت السيدة المفتي في العديد من المؤتمرات والدورات، من أبرزها مؤتمر تسوية النزاعات ما بين الدولة والمستثمر: التحديات والتطلعات في الدول العربية في العام 2008 في القاهرة، ودورة مكافحة غسل الأموال والإرهاب في العام 2007 في واشنطن/ الولايات المتحدة الأمريكية. كما شاركت في البرنامج الدولي لهيئة الأوراق المالية الأمريكية المنعقد في واشنطن/ الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2007. و دورة حول آخر التطورات في الإنشاءات الدولية في القانون والممارسة (عقد الفيديك) في معهد هوكسيمر في كامبردج/ المملكة المتحدة.

والسيدة المفتي حاصلة على درجة البكالوريوس في القانون الخاص من الجامعة الأردنية سنة 1982.

السيد مجد شفيق

مفوض

تم تعيين السيد مجد شفيق عضواً في مجلس مفوضي الهيئة بتاريخ 2012/2/5. وكان قد عمل قبلها كمستشار أول لسوق دبي المالي منذ عام 2002. كما عمل خبيراً أولا لأسواق المال ضمن برنامج لوكالة الانماء الدولية الأمريكية لتطوير سوق الأوراق المالية الاردني منذ عام 1999 حتى عام 2002. وكان يشغل قبل انضمامه لبرنامج الوكالة الأمريكية منصب مدير دائرة الاستثمار في شركة جوردانفست مسؤولاً عن الاستثمارات المباشرة.

السيد شفيق اقتصادي وله خبرة واسعة في مجال أسواق المال والتنمية الاقتصادية تمتد لأكثر من عشرين عاما، عمل خلالها في مجال وضع الخطط الإستراتيجية للبورصات وإدارتها وتطوير أدواتها وتشريعاتها، كما قدم خدمات ادارة المشاريع والاستشارات المالية والإستراتيجية للعديد من الشركات والعملاء في الشرق الأوسط وأوروبا في مجالات تتعلق بأوضاع البورصات والتنافسية الإستراتيجية والإصلاحات المالية.

والسيد شفيق حاصل على درجة البكالوريس في السياسة والاقتصاد من جامعة الامارات العربية المتحدة سنة 1986 وماجستير بالادارة العامة من جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1988.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة رئيس مجلس المفوضين	11
هيئة الأوراق المالية	14
- النشأة	14
- الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة	14
- ادارة الهيئة	15
أداء الهيئة خلال العام 2013	18
- التشريعات المنظمة لسوق رأس المال	18
- الإصدارات	21
- صناديق الاستثمار المشترك	25
- الإفصاح	25
- الترخيص والاعتماد	28
- الرقابة على التداول	31
- الرقابة على مؤسسات سوق رأس المال	33
- خدمة الجمهور والشكاوى	34
أنظمة الهيئة الالكترونية	35
التواصل المحلي والعربي والدولي	36
جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز	38
أداء بورصة عمان خلال عام 2013	39
الحسابات الختامية	67
الملاحق	68
- ملحق رقم (1): جداول الاصدارات الاولية	68
- ملحق رقم (2): جداول المخالفات المرتكبة وأنواعها والإجراءات المتخذة بحق المخالفين	78

كلمة الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

يشرفني وباسم مجلس مفوضي هيئة الاوراق المالية ان اقدم التقرير السنوي لهيئة الأوراق المالية لعام 2013 والذي تضمن ابرز الانجازات والتطورات التي شهدها سوق راس المال خلال العام، حيث واصلت الهيئة القيام بدورها التنظيمي والرقابي والتطويري لسوق رأس المال الوطني، وبما يحقق الاهداف التي انشئت من أجلها والمتمثلة بحماية المستثمرين في الأوراق المالية وتنظيم سوق رأس المال وتطويره وحمايته بما يكفل تحقيق الكفاءة والعدالة والشفافية، ويعزز الثقة بالاقتصاد الوطني.

فعلى الصعيد التشريعي والتنظيمي لسوق راس المال ، عملت الهيئة خلال عام 2013 على اصدار وتعديل العديد من التعليمات انسجاماً مع المعايير والممارسات الدولية، وبما يخدم احتياجات المرحلة الحالية، ومن أبرز تلك التعليمات تعليمات نظام مركزية المخاطر للمتعاملين بالاوراق المالية لسنة 2013 ، والتي تهدف الى تقليل المخاطر التي تواجهها شركات الوساطة عند قيامها بتمويل عملائها لشراء الاوراق المالية. كما تم اصدار تعليمات فصل أموال الوسيط المالي عن أموال عملائه، ودلك بهدف حماية الاموال والاوراق المالية الخاصة بالعملاء. وتم ايضا تعديل تعليمات التمويل على الهامش لسنة 2006، بهدف تقليل المخاطر التي تواجه شركات الوساطة المالية مع عملائها عند قيامها بتمويل شراء الاوراق المالية لهم، اضافة لذلك تم وضع اسس اختيار الشركات لتمويل اسهمها على الهامش، حيث تم توسيع قائمة الشركات التي يمكن تمويلها على الهامش وذلك باعتماد جميع الشركات المتداولة في السوق الاول والسوق الثاني لتمويل اسهمها على الهامش واستثناء الشركات المتداولة في السوق الثالث.

قامت الهيئة ايضاً باصدار تعليمات تداول الاوراق المالية من قبل مفوضي وموظفي هيئة الاوراق المالية لسنة 2013 بهدف تنظيم وضبط تداول مفوضي وموظفي الهيئة بالاوراق المالية وبما يعزز مباديء الحيادية والنزاهة والشفافية. اضافة الى ذلك فقد تم وضع أسس اعتماد الأشخاص الطبيعيين لممارسة أعمال الخدمات المالية المرخصة من قبل الهيئة، بهدف تطوير اعمال الخدمات المالية من خلال رفع سوية القائمين على تلك الاعمال.

من جهة اخرى، وبعد صدور قانون الصكوك الاسلامية، تم الانتهاء من اعداد نظام عقود صكوك التمويل الاسلامي ونظام الشركة ذات الغرض الخاص وارسالها الى ديوان التشريع والرأي، كما تم اعداد تعليمات اصدار الصكوك وتعليمات نشرة اصدار الصكوك، وتعليمات تسجيل وايداع الصكوك وتسويتها، وتعليمات تداول الصكوك وكذلك تعليمات هيئة مالكي الصكوك حيث تم اجازة تلك التعليمات من هيئة الرقابة الشرعية المركزية وتم الموافقة عليها من مجلس المفوضين. كما تم اقرار وتعديل عدد من التعليمات والأنظمة الإدارية والفنية الخاصة ببورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية.

اما على صعيد تطوير الانظمه التقنية والالكترونية للهيئه، فقد شهد عام 2013 تنفيذ المشاريع المثبتة ضمن خطة الهيئة في تطوير الأنظمة الالكترونية حيث تم الإنتهاء من برمجة وتطوير المرحلة الأولى من مشروع أنظمة دائرة الترخيص والتفتيش والتي تهدف الى أتمتة الأعمال المكتبية في دائرة الترخيص والتفتيش، وسيتم في العام القادم 2014 المباشـــرة بالمرحلة الثانية من المشروع، والتي تهدف الى تمكين شركات الخدمات المالية والمعتمدين فيها من تجديد طلبات ترخيص الخدمات المالية الكترونيا. كما تم اعداد نظام مركزية المخاطر وهو نظام إلكتروني يتيح لشركات الوساطة المالية الاستعلام والاطلاع بموجب تفويض أصولي من العملاء على معلومات مركزية المخاطر الخاصة بهم. كما تم الانتهاء من تطبيق مشروع الربط الالكتروني على الشبكة الحكومية الامنة(SGN) وهي مبادرة وطنية تهدف لربط جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية لتأمين الاتصال بالشبكة الحكومية كجزء من استراتيجية اتصال وضعت لتشمل كافة الدوائر الحكومية .

وبالنسبة للتواصل المحلي والدولي فقد استمرت الهيئة خلال عام 2013 بالتواصل مع كافة قطاعات المجتمع المحلي ذات العلاقة والمهتمة بأسواق رأس المال، حيث تم تنظيم العديد من الدورات واللقاءات وورش العمل والتي من ابرزها ورشة العمل التي تم عقدها حول "تعليمات الإفصاح وإعداد التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة"، وورشة العمل التي تم عقدها حول صكوك التمويل الإسلامي بمشاركة عدد من خبراء محليين ودوليين متخصصين في قضايا الصكوك التشريعية والفنية والمالية. اضافة الى العديد من اللقاءات التي تمت مع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة حول مشاريع تعليمات تتعلق بتطوير وتنظيم سوق راس المال . كما وقعت هيئة الأوراق المالية مذكرة تفاهم مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب والتي تأتي انسجاماً مع التعديلات الجديدة التي أدخلت على قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 46 لسنة 2007 وتعديلاته.

وفي مجال التعاون العربي والدولي فقد استمرت الهيئة في جهودها الرامية إلى تعميق التفاعل والتعاون مع الهيئات الرقابية والمؤسسات العربية والدولية ، حيث وقعت الهيئة مذكرة تفاهم مع هيئة الاوراق المالية والبورصة الاوكرانية في اب 2013 . كما وقعت الهيئة وعلى هامش اجتماعات المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية (IOSCO) في لوكسمبرغ في شهر ايلول 2013 مذكرة تفاهم مع الهيئة العمانية .

أما فيما يتعلق باداء بورصة عمان لعام 2013، فقد شهدت بورصة عمان تحسناً في أدائها خلال عام 2013 مقارنة مع عام 2012 وذلك بالرغم من تداعيات الاضطرابات السياسية المحيطة والظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني، حيث ارتفع حجم التداول بنهاية عام 2013 إلى 3027.3 مليون دينار مقارنة مع 1978.8 مليون دينار بنهاية عام 2012، بنسبة 53.0 %، وارتفع المعدل اليومي لحجم التداول لعام 2013 إلى12.4 مليون دينار مقابل 7.9 مليون دينار لعام 2012، بنسبة 56.7 %، من جانب اخر فقد انخفضت نسبة مساهمة غير الأردنيين في القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان بنهاية عام 2013 إلى حوالي 49.9 % مقابل51.7 % بنهاية عام 2012، و انخفضت القيمة السوقية لبورصة عمان بنهاية عام 2013 إلى 18.23 مليار دينار، مقارنة مع 19.14 مليار دينار بنهاية عام 2012 بنسبة 4.7 %، لتشكل ما نسبته 83.0 % من الناتج المحلي الإجمالي.

لقد اسفرت جهود هيئة الاوراق المالية المتواصلة في تحسين الاداء والتميز الى حصول الهيئة على جائزة الملك عبد الله الثاني لاستمرار التميز في الأداء والشفافية ختم التميز لسنة (2012-2013) وذلك عن فئة المؤسسات المشاركة لأكثر من مرة. ولا شك بان فوز الهيئة بتلك الجائزة الرفيعة يؤكد على حرص ادارة الهيئة وموظفيها على المضي قُدما على درب الارتقاء والريادة بالاداء الحكومي وتجذير العمل المؤسسي وضمن رؤية القيادة الهاشمية الحصيفة.

وفي الختام ابعث اصدق عبارات الاعتزاز والتقدير لزملائي اعضاء مجلس المفوضين ولجميع منتسبي الهيئة ومؤسسات سوق راس المال على جهودهم الطيبة التي يبذلونها بمهنية وكفاءة لتحقيق رؤية الهيئة بالارتقاء بسوق راس المال الاردني ليكون بيئة جاذبة للاستثمار تتمتع بالعدالة والشفافية والكفاءة وتعزز مسار تقدم وازدهار الاقتصاد الوطني في ظل قيادة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين راعي مسيرة البناء والتحديث حفظه الله ورعاه .

محمد صالح الحوراني

رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية

هيئـة الأوراق الماليـة

النشأة

تم إنشاء هيئة الاوراق المالية بموجب قانون الأوراق المالية رقم (23) لسنة 1997، كجهة رقابية منظمة لسوق رأس المال الوطني، وهي هيئة رسمية تتمتع باستقلال مالي واداري وترتبط برئيس الوزراء وتضطلع بدور تنظيمي ورقابي وتطويري ينصب على توفير البيئة التشريعية الناظمة والبنية الفنية والمؤسسية الداعمة لعدالة وكفاءة وشفافية السوق.

وتخضع الهيئة لرقابة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي ورقابة ديوان المحاسبة كما تخضع لمعايير المنظمة الدولية لهيئات الرقابة على الأوراق المالية IOSCO. وجاء إنشاؤها بهدف حماية المستثمرين في الأوراق المالية وتنظيم سوق رأس المال الوطني وتطويره بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية فيه وحمايته من المخاطر التي قد يتعرض لها.

الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة

يخضع لرقابة الهيئة وإشرافها وفقاً لاحكام القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه كل من :

1. بورصة عمان.
2. مركز إيداع الاوراق المالية.
3. الشركات المساهمة العامة المصدرة للأوراق المالية.
4. شركات الخدمات المالية المرخصة.
5. المعتمدين الماليين المرخصين.
6. صناديق الاستثمار المشترك وشركات الاستثمار.

إدارة الهيئة

مجلس المفوضين

يقوم على إدارة الهيئة والإشراف على شؤونها مجلس مفوض بموجب القانون يتألف من خمسة مفوضين متفرغين من ذوي الخبرة والاختصاص بمن فيهم الرئيس ونائبه، يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من رئيس الوزراء لمدة خمس سنوات. ويقترن قرار التعيين بالإرادة الملكية السامية. ورئيس المجلس هو الرئيس التنفيذي للهيئة وآمر الصرف فيها والمنفذ لسياستها والمسؤول عن إدارة شؤونها.

ويناط بمجلس المفوضين مهام عديدة لتحقيق الأهداف التي تم إنشاء الهيئة من اجلها، تشمل إعداد مشاريع القوانين والأنظمة وإصدار التعليمات، وإقرار التعليمات والأنظمة الداخلية لبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية ومنح التراخيص لممارسة أعمال الخدمات المالية ومعتمدي سوق رأس المال والموافقة على تسجيل الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، واعتماد المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق ومعايير تقويم الأداء التي يجب على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة التقيد بها.

اجتماعات وقرارات مجلس المفوضين

ينص قانون الأوراق المالية على أن يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل كل شهر وكلما دعت الحاجة لذلك. وقد عقد المجلس 77 اجتماعا خلال عام 2013 واتخذ 471 قراراً. ويبين الجدول التالي طبيعتها:

جدول رقم 1

قرارات مجلس مفوضي الهيئة خلال عام 2013

الموضـــوع	عدد القرارات
دراسة وإقرار التشريعات التي تنظم سوق رأس المال	10
الموافقة على نشرات الاصدار وتسجيل الاوراق المالية وتغطية الاسهم غير المغطاة من خلال الاكتتاب	30
تسجيل سندات وأذونات خزينة واسناد قرض	91
منح والغاء تراخيص شركات خدمات مالية	2
اعتماد الأشخاص الطبيعيين لممارسه أعمال الخدمات المالية	18
الاطلاع والنظر في قرارات مجلسي إدارة البورصة والمركز	44
اتخاذ الإجراءات بحق المخالفين لقانون الأوراق المالية والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه.	253
قرارات إدارية وعمومية	13
قرارات متفرقة	10
المجموع	471

شكل رقم 1 قرارات مجلس المفوضين لسنة 2013

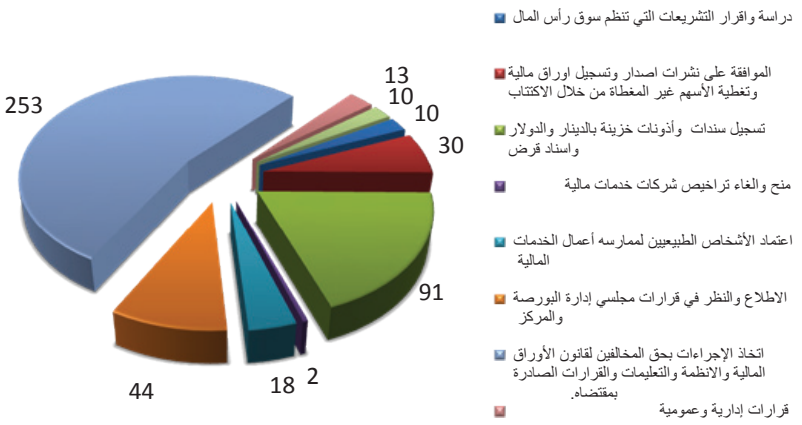

موظفو الهيئة

بلغ عدد موظفي الهيئة 135 موظفاً وموظفة مع نهاية عام 2013. وجاء توزيعهم حسب المستوى التعليمي والجنس على النحو المبين في الجدول اللاحق .

جدول رقم (2): توزيع موظفي الهيئة حسب المستوى التعليمي والجنس

المستوى العلمي	ذكر	أنثى	المجموع
دكتوراه	3	1	4
ماجستير	28	12	40
دبلوم دراسات عليا	--	2	2
بكالوريوس	25	24	49
دبلوم كلية مجتمع	3	5	8
ثانوية عامه	2	9	11
تلمذة مهنية	4	--	4
دون الثانوية	17	--	17
المجموع	82	53	135

أداء الهيئة خلال العام 2013

التشريعات المنظمة لسوق رأس المال

عملت الهيئة خلال العام 2013 على إصدار وإقرار عدد من التشريعات والإجراءات المنظمة لسوق رأس المال الوطني كان من أهمها:

أولاً: تعليمات نظام مركزية المخاطر للمتعاملين بالأوراق المالية لسنة 2013.

وتهدف هذه التعليمات الى تعزيز الثقة بالاستثمار في سوق الاوراق المالية، وتقليل المخاطر التي تواجهها شركات الوساطة المالية عند قيامها بتمويل عملائها لشراء الأوراق المالية من خلال السماح لها بالاستعلام عن الذمم المدينه لعملائها والضمانات المقابله لتلك الذمم لدى شركات الوساطة المالية الأخرى وذلك بموجب تفويض أصولي بالاستعلام .

ثانياً: تعليمات فصل الحسابات من خلال فصل اموال العملاء عن اموال شركة الوساطة المالية.

وتهدف هذه التعليمات الى حماية الاموال والاوراق المالية الخاصة بالعملاء التي تقع تحت سيطرة الوسيط في شركات الوساطة المالية باعتبار تلك الاموال والاوراق المالية ملكاً خالصاً للعميل وتستخدم لغايات التداول الخاصة به فقط، ولا يجوز استخدامها لاي غاية اخرى او لمصلحة الوسيط المالي الخاصه او لصالح الغير ومن ابرز ما تضمنته التعليمات الطلب من الوسيط المالي فتح حساب او حسابات مصرفية خاصة بالعملاء تختلف عن الحسابات الخاصة بالشركة، ومنعه من الحصول على تسهيلات إئتمانية او قروض مصرفية بضمان اموال العملاء، كما حظرت التعليمات قيام الوسيط المالي باستخدام الاموال الخاصة باحد عملائة لتمويل عميل اخر او لتمويل مشترياته كوسيط ، وعدم خضوع الاموال المودعة في الحسابات الخاصة باموال العملاء لاجراءات الرهن والتصفية والافلاس التي قد يخضع لها الوسيط المالي.

ثالثاً: تعليمات تداول أعضاء مجالس إدارة/هيئة مديري شركات الوساطة المالية و موظفيها وذوي العلاقة بهم لسنة 2013 .

وتهدف هذه التعليمات الى تنظيم العلاقة المالية بين شركة الوساطة المالية واعضاء مجلس الادارة ومدراء شركات الوساطة المالية وموظفي الشركة من خلال حصر شراء الاوراق المالية لهم بالتعامل النقدي والتمويل على الهامش فقط.

رابعاً: تعديل تعليمات التمويل على الهامش لسنة 2006.

ويهدف تعديل هذه التعليمات الى تقليل المخاطر التي تواجه شركات الوساطة المالية مع عملائها عند قيامها بتمويلها شراء الاوراق المالية لهم، ومن ابرز ما تضمنته التعديلات رفع راس مال شركة الوساطة المالية المسموح بقيامها بالتمويل على الهامش الى 2,250,000 دينار بدلاً من 1,750,000 دينار، واشتراط ان لا تقل نسبه حقوق الملكية لرأس المال المدفوع للشركة المسموح بقيامها بالتمويل على الهامش عن 75 %، وتعديل سقف التمويل على الهامش بحيث لا يتجاوز 150 % من صافي حقوق الملكية بدلاً من 250 %، كما تضمنت تعديل اجمالي تمويل الوسيط على الهامش لورقة مالية واحده بحيث لا يتجاوز 25 % من صافي حقوق الملكية بدلاً من 100 %.

خامساً: اعتماد أسس اختيار الشركات لتمويل أسهمها على الهامش.

تم اعتماد جميع الشركات المتداولة في السوق الأول والثاني لتمويل أسهمها على الهامش واستثناء الشركات المتداولة في السوق الثالث من ذلك.

سادساً: أسس اعتماد الأشخاص الطبيعيين لممارسة أعمال الخدمات المالية المرخصة من قبل الهيئة.

تم وضع اسس وشروط اعتماد للاشخاص الطبيعيين لممارسة اعمال الخدمات المالية وتتضمن تلك الأسس الحد الادنى للمؤهلات العلمية والخبرات والدورات التدريبية والامتحانات الواجب اجتيازها لكل خدمة من الخدمات المالية، وستساهم تلك الشروط بتطوير اعمال الخدمات المالية من خلال رفع سوية القائمين على تلك الاعمال.

سابعاً: الأسس الواجب مراعاتها باتفاقيات التسويق التي تعقدها شركات الخدمات المالية.

تم وضع اسس تنظم اتفاقيات التسويق التي تعقدها شركات الخدمات المالية مع المسوقين، ومن ابرز ما تضمنته تلك الأسس الزام المسوق بالحصول على ترخيص من الهيئة لممارسة اعمال تسويق الخدمات المالية و تنظيم العلاقة بين المسوق وشركة الخدمات المالية بموجب اتفاقية خاصه يوافق عليها مجلس الادارة او هيئة المديرين في شركة الخدمات المالية، وتتضمن الاتفاقية آلية وطريقة احتساب عمولة التسويق وبحيث تكون من العمولة المترتبة لشركة الخدمات المالية.

ثامناً: اعتماد أسس تعليق شركات الخدمات المالية بناء على طلبها.

تم وضع اسس تنظم تعليق شركات الخدمات المالية بناء على طلبها، وبما يعزز الحماية للمتعاملين مع تلك الشركات سواء المستثمرين، او شركات الوساطة المالية الاخرى، او المساهمين بتلك الشركات ومن ابرز ماتضمنته تلك الاسس الزام الشركة الراغبة بتعليق ترخيصها بتزويد الهيئة بموافقة الهيئة العامة على الغاء وتقديم بيانات مالية كما هي بتاريخ لا يتجاوز ثلاث شهور قبل تاريخ تقديم الطلب، وإعادة الأوراق المالية الواقعة تحت سيطره الشركة لمركز ايداع الاوراق المالية باستثناء تلك الاوراق التي تخص العملاء المدينين وتسوية المطالبات المالية المتعلقة بمركز الايداع وبورصة عمان والعملاء وكذلك تسوية الذمم الدائنة للعملاء.

تاسعاً: الأسس الاسترشادية للتدابير في الحالات المتعلقة بالتأثير على أسعار الأوراق المالية في بورصة عمان.

اصدر المجلس قراراً تنظيمياً بهدف الحد من التاثير على سعر الورقة المالية واظهار سعرها على غير حقيقته بالنسبة للاوراق المالية ذات السيولة المنخفضة، ومن ابرز ما تضمنه القرار التدابير التي سيتخذها المجلس بحق العميل في حال قيامه بالتاثير على سعر الورقة المالية خلال جلسة التداول، وخلال مرحله تحديد سعر الاغلاق، والتدابير التي سيتخذها المجلس بحق شركة الخدمات المالية المنفذه للامر المؤثر على سعر الورقة المالية خلال جلسة التداول، وخلال مرحلة تحديد سعر الاغلاق.

عاشرا: اعتماد الإجراءات الممكن للمجلس اتخاذها في حال عدم قيام الشركات المصدرة للأوراق المالية بتزويد الهيئة بالبيانات المالية الدورية

وتتضمن تعليق تداول أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي على أسهم الشركة سواء الحاليين أو الذين تم انتخابهم أو تعيينهم بعد صدور قرار المجلس، واستمرار تعليق الأعضاء المنتهية عضويتهم والمدير العام والمدير المالي على أسهم الشركة لمدة ستة أشهر من تاريخ انتهاء عضوية أو خدمات أي منهم.

حادي عشر: إقرار وتعديل عدد من التعليمات والانظمة الادارية والفنية الخاصة ببورصة عمان ومركز ايداع الاوراق المالية

ومن ابرز تلك التعليمات التي تم تعديلها انظمة موظفي بورصة عمان ومركز ايداع الاوراق المالية، وكذلك الانظمة الداخلية لكل منهما، ونظام صندوق تسوية مركز الايداع وتعليمات تسجيل وايداع الاوراق المالية، والاجراءات التنفيذية لتلك التعليمات.

ثاني عشر: الصكوك الاسلامية

تم إعداد الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام قانون صكوك التمويل الإسلامي ورفعها إلى مجلس الوزراء حيث قام مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية المشكل بمقتضى قانون صكوك التمويل الاسلامي رقم 30 لسنة 2012 باعداد نظام عقود صكوك التمويل الاسلامي، ونظام الشركة ذات الغرض الخاص وارسالها الى ديوان التشريع والرأي، كما قام باعداد تعليمات اصدار الصكوك وتعليمات نشرة اصدار الصكوك، وتعليمات تسجيل وايداع الصكوك وتسويتها، وتعليمات تداول الصكوك وكذلك تعليمات هيئة مالكي الصكوك حيث تم اجازة تلك التعليمات من هيئة الرقابة الشرعية المركزية وتم الموافقة عليها من مجلس المفوضين. (وقد تم اعتماد جميع هذه الانظمة والتعليمات في بداية عام 2014 واصبحت جاهزة للتطبيق).

الإصدارات

تعتبر الهيئة الجهة المنظمة لعملية إصدار الأوراق المالية فيما يخص الشركات المساهمة العامة. ويتوجب على الجهة المصدرة لهذه الأوراق القيام بتسجيلها لدى الهيئة حيث يعتبر هذا التسجيل التوثيق الرسمي لوجود هذه الأوراق، وبعد ذلك يتم تسجيلها لمالكيها في مركز إيداع الأوراق المالية ومن ثم إدراجها في بورصة عمان ليتم تداولها.

وقد ألزم قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه الشركة المصدرة عند عملية العرض العام للأوراق المالية، تقديم نشرة إصدار إلى الهيئة تتضمن كافة المعلومات والبيانات التي تمكن المستثمر من اتخاذ قراره الاستثماري، وكذلك تقديم البيانات التي ترى الهيئة ضرورة إطلاع المستثمر عليها. وتعتبر نشرة الإصدار المصدر الرئيسي والموثوق للمعلومات بالنسبة للمستثمرين، وهي أول عملية إفصاح يقوم بها المصدر عند إصدار الورقة المالية، وتتم موافقة مجلس المفوضين على إنفاذ نشرة الإصدار عند إستيفاء النشرة لمتطلبات قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه وموافقة مجلس المفوضين على انفاذها .

قامت إثنا عشر شركة بزيادة رؤوس أموالها عن طريق توزيع أسهم مجانية من خلال رسملة الاحتياطي الاختياري و/أو الأرباح المدورة و/أو علاوة الإصدار أو جزء منها حيث بلغ عدد الأسهم المصدرة 65,950,750 سهم بقيمة 65,950,750 دينار، علماً بأن الأسهم المجانية يتم توزيعها على مالكي أسهم الشركة كما هم في نهاية اليوم الخامس عشر من تاريخ تسجيل أسهم الزيادة لدى الهيئة كل بنسبة مساهمته في رأسمال الشركة (**جدول رقم 1، ملحق أ**).

كما وقد قامت شركتان بتغطية أسهم مسجلة في أعوام سابقة عددها 8,944,821 سهم بقيمة 7,584,056 دينار (**جدول رقم 2، ملحق أ**) ليبلغ عدد الأسهم التي تم تغطيتها في عام 2013 ما مجموعه 51,932,255 سهم بقيمة 45,979,161 دينار.

شكل رقم (2)

زيادة رأس المال عن طريق رسملة الارباح المدورة أو علاوة الإصدار أو الاحتياطيات للأعوام 2009-2013

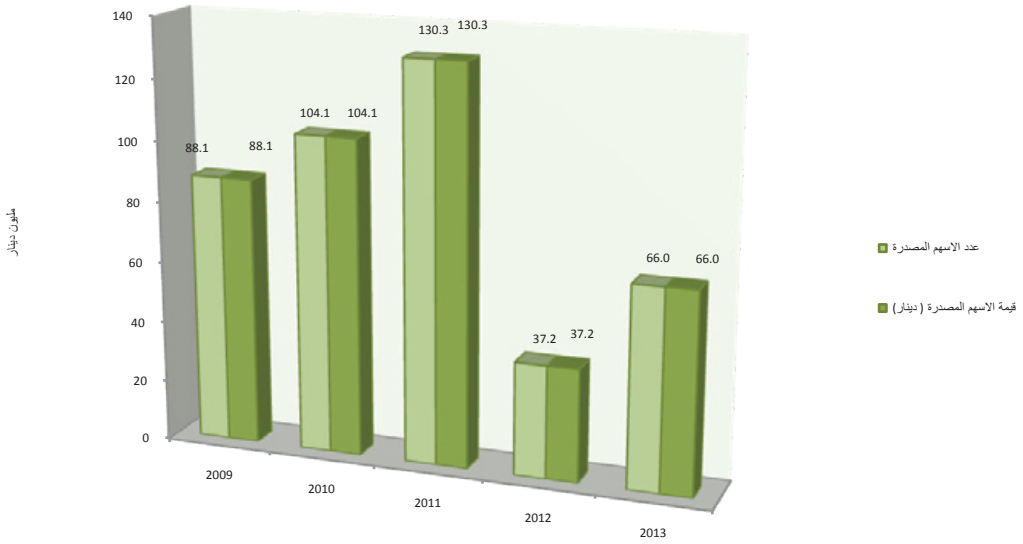

وخلال عام 2013 قامت ثلاثة عشرة شركة مساهمة عامة قائمة بتسجيل أسهم جديدة لزيادة رؤوس أموالها لدى الهيئة وطرحها عن طريق العرض العام لمساهمي الشركة أو لمستثمرين معينين أو عن طريق رسملة الديون أو الاندماج، وبلغ عدد الأسهم المعروضة لغاية 2013/12/31 ما مقداره 45,558,699 سهم تم تغطية 42,987,434 سهم منها بقيمة 38,395,105 دينار وبما نسبته 93.7 % من الأسهم المعروضة، (**جدول رقم 3، ملحق أ**).

شكل رقم (3)

الاصدارات الاولية للشركات المساهمة العامة القائمة التي زادت رأسمالها من خلال الاكتتاب الخاص ورسملة الديون للأعوام 2009-2013

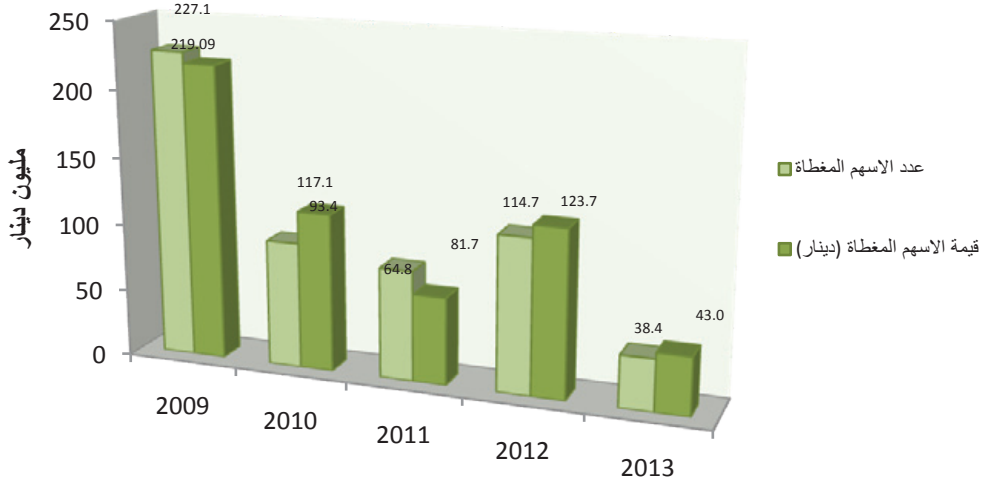

وفيما يتعلق بإصدار إسناد القرض من قبل الشركات المساهمة العامة، فقد تم في عام 2013 تسجيل ثلاثة إصدارات بقيمة إجمالية 129 مليون دينار حيث تم تغطية ما قيمته 48 مليون دينار لغاية 2013/12/31 ، في حين تم تغطية إسناد قرض مسجلة في أعوام سابقة بما قيمته 33.5 مليون دينار ليصبح إجمالي إسناد القرض التي تم تغطيتها في العام الحالي 81.5 مليون دينار، (جدول رقم 4، ملحق أ). وبلغت قيمة السندات الصادرة عن الحكومة أو بكفالتها بالدينار لعام 2013 ما قيمته 4.9 مليار دينار(جدول رقم 5، ملحق أ). كما بلغت قيمة السندات الصادرة عن الحكومة أو بكفالتها بالدولار لعام 2013 ما قيمته 1.15 مليار دولار بما يعادل 813.4 مليون دينار (جدول رقم 6، ملحق رقم أ).

اي ان اجمالي الاصدارات الاولية لدى الهيئة بلغ 5.8 مليار دينارلسنة 2013 مقارنة مع 6.3 مليار دينار لسنة 2012.

شكل رقم (4)

اصدارات السندات الحكومية للأعوام 2008-2013 بالمليار دينار.

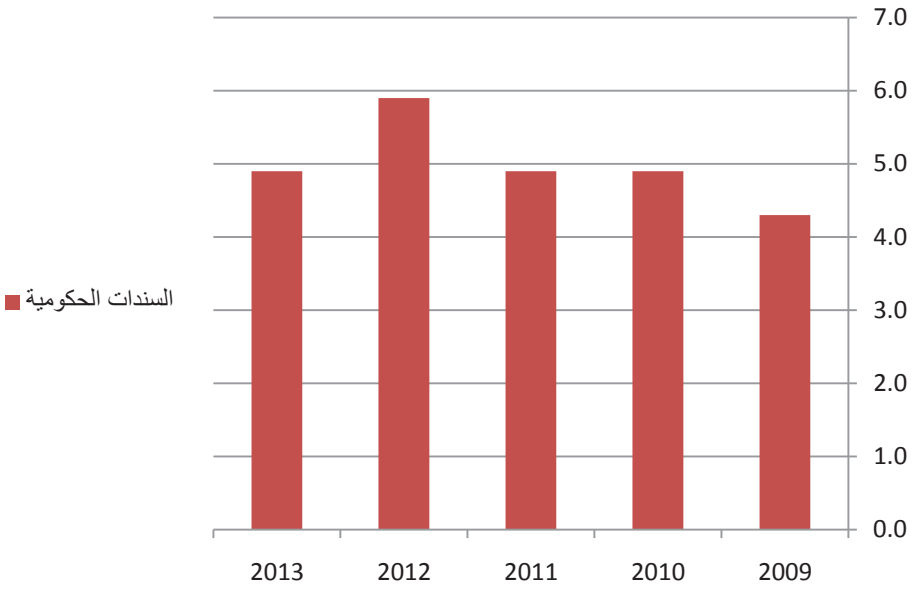

شكل رقم (5)

اصدارات اسناد القرض للأعوام 2008-2013 بالمليون دينار

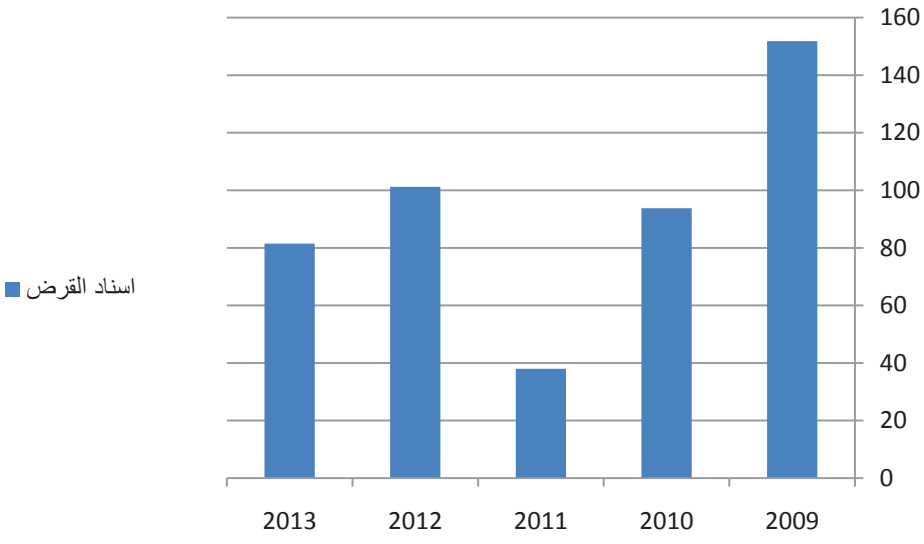

صناديق الاستثمار المشترك

حددت تعليمات الاستثمار المشترك شروط وإجراءات تأسيس صناديق الاستثمار المشترك وآلية عملها والالتزامات المترتبة على هذه الصناديق. ويخضع لرقابة الهيئة حالياً ثلاثة صناديق أردنية مفتوحة (ذات راسمال متغير) وهي صندوق الثقة الأول للاستثمارات المالية (تحت التصفية)، وصندوق بنك الإسكان للتجارة والتمويل / صندوق الأوراق المالية الأردنية، وصندوق الأفق- بنك المال.

وبما أن هذه الصناديق مفتوحة (ذات راسمال متغير) فإنها تسجل لدى الهيئة لكنها لا تدرج في بورصة عمان ويتم التعامل بوحداتها الاستثمارية من خلال علاقة مباشرة بين المستثمر والصندوق. ويصدر الصندوق أي عدد من الوحدات الاستثمارية للمستثمر الذي يرغب بالشراء. كما يكون الصندوق مستعداً لاستعادة أي عدد من الوحدات التي يرغب المستثمرون ببيعها. ويتم التعامل بالوحدة الاستثمارية للصندوق بيعاً وشراءً على أساس صافي قيمة الموجودات للصندوق بتاريخ اخر تقييم للوحدة.

ويلتزم الصندوق بتقديم بياناته المالية الدورية للهيئة كما يلتزم بالإعلان عن صافي قيمة موجوداته مرتين على الأقل في كل شهر وذلك لتمكين المستثمرين من متابعة أدائه بشكل مستمر واتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناء على ذلك.

الإفصاح

يعتبر الإفصاح الأولي والدوري الدقيق وتوفير المعلومات للجمهور وللمستثمرين من المقومات الأساسية في الأسواق المالية كونها تساعد في الوصول إلى سوق يتسم بالعدالة والشفافية والكفاءة. وهناك عدة مراحل لعملية الإفصاح يتوجب على الشركات المصدرة القيام بها وهي الإفصاح الأولي عن طريق نشرة الإصدار، والإفصاح الدوري المستمر عن البيانات المالية، والإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي تؤثر على أسعار الأوراق المالية، والإفصاح عن تعاملات المطلعين وكبار المساهمين.

وبموجب قانون الأوراق المالية وتعليمات الإفصاح، يتوجب على الشركات تزويد الهيئة بنتائج أعمالها الأولية خلال فترة لا تتجاوز خمسة وأربعين يوماً من انتهاء سنتها المالية، وبتقريرها السنوي خلال فترة لا تتجاوز تسعين يوماً من انتهاء سنتها المالية، وتقريرها نصف السنوي خلال فترة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء نصف سنتها المالية.

وقد بلغت نسبة الشركات المساهمة العامة التي التزمت بتزويد الهيئة بنتائج أعمالها الأولية في التاريخ المحدد 91.3% في العام 2013، مقارنة مع عدد الشركات الملتزمة في عام 2012 والبالغة نسبتها 90.2%. وبلغت نسبة التزام الشركات بتزويد الهيئة بتقريرها نصف السنوي بمواعيدها المحددة 85.4% في عام 2013 مقارنة مع عدد الشركات الملتزمة لعام 2012 والبالغة نسبتها 87.6%. كما بلغت نسبة الشركات التي التزمت بتزويد الهيئة بالتقرير السنوي في سنة 2013 ضمن الفترة المحددة 85.6% مقارنة مع عدد الشركات الملتزمة لعام 2012 والبالغة نسبتها 63.9%.

جدول رقم (3)

نسبة التزام الشركات بالإفصاح عن البيانات المالية الدورية في الوقت المحدد للأعوام 2009-2012

البيانات الدورية	2010	2011	2012	2013
نتائج الأعمال الأولية	% 93	% 94.3	*% 90.2	*91.3%
التقرير السنوي	% 89	% 85.4	% 63.9*	*85.6%
التقرير نصف السنوي	% 90	% 86.6	% 87.6	85.4%

• تمثل بيانات مالية عن عام 2012 ومستلمة في 2013

شكل رقم (6)

نسبة التزام الشركات بالإفصاح عن البيانات الدورية في الوقت المحدد خلال الأعوام 2010-2013

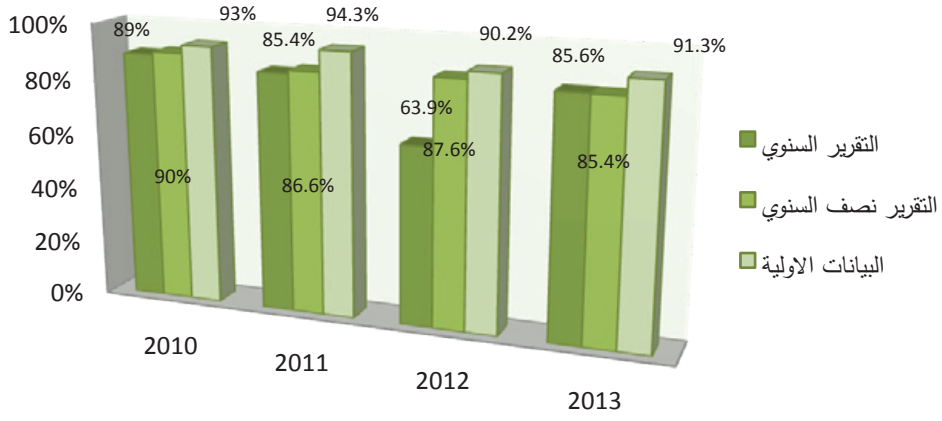

مخالفات تعليمات الإفصاح:

1. الشركات التي لم تفصح عن بياناتها الدورية ضمن المواعيد المحددة

بلغ عدد الشركات التي لم تزود الهيئة خلال عام 2013 بنتائج أعمالها الأولية عن العام 2012 ضمن الموعد المحدد 23 شركه من أصل 261 شركة، تم فرض غرامات مالية على 22 شركة تراوحت بين 250 و4000 دينار وقيد المخالفات في سجل الشركات لدى الهيئة، والاكتفاء بإشعار سماع الأقوال لشركة واحده، وبلغ عدد الشركات التي لم تزود الهيئة خلال عام 2013 بالتقرير السنوي لعام 2012 في الموعد المحدد 58 شركة من أصل 261 شركة، تم فرض غرامات مالية على 58 شركة تراوحت بين 500 و8250 دينار، كما تم تعليق التداول على اسهم ثلاثة شركات لعدم تزويدها بالتقرير السنوي للعام 2011 والعام 2012 والنصف سنوي للعام 2012 . وقيد المخالفات في سجل الشركات لدى الهيئة. وبلغ عدد الشركات التي لم تزود الهيئة بالتقرير نصف السنوي 39 شركة من أصل 261 شركة لعام 2013، تم فرض غرامات مالية على 36 شركة تراوحت بين 250 و5500 دينار وتنبيه ثلاثة شركات وقيد المخالفات في سجل الشركات لدى الهيئة. وقد تم مخاطبة الشركات جميعاً والتأكيد عليها بضرورة التقيد بالقانون.

2. الشركات التي لم تلتزم بالبنود الافصاحية التي يجب أن يتضمنها التقرير السنوي.

لم تقم بعض الشركات بتضمين تقاريرها السنوية لعام 2012 بالإفصاح عن كامل البنود المطلوب الإفصاح عنها بموجب تعليمات الإفصاح، وقد بلغ عدد هذه الشركات 56 شركة تم فرض غرامات مالية على 38 شركة تراوحت بين 250 و25000 دينار، وتنبيه 14 شركة وتم قبول الرد لاربعة شركات وقيد المخالفات في سجل الشركات لدى الهيئة.

3. الشركات التي لم تفصح للهيئة عن المعلومة الجوهرية التي تؤثر على أسعار أوراقها المالية

لم تلتزم اربع شركات بإعلام الهيئة عن المعلومة الجوهرية التي توثر على أسعار أوراقها المالية. وقد تم فرض غرامات مالية عليها تراوحت بين 250 و1000 دينار، وقيد المخالفات في سجل الشركات لدى الهيئة.

4. مخالفة الاشخاص المطلعين في الشركات لعدم افصاحهم عن ملكيتهم في الشركة هم واقاربهم خلال اسبوع من تاريخ تعيينهم او انتخابهم .

لم يقم اثنان من اعضاء مجالس الادارة بالافصاح عن ملكيتهم عند تعيينهم في الشركة وقد تم فرض غرامة مالية عليهم بمقدار 1000 دينار وقيد المخالفة في سجلهم لدى الهيئة.

شكل رقم (7)

توزيع المخالفات التي قامت الهيئة بمتابعتها للعام 2013 والمتعلقة بتعليمات افصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق

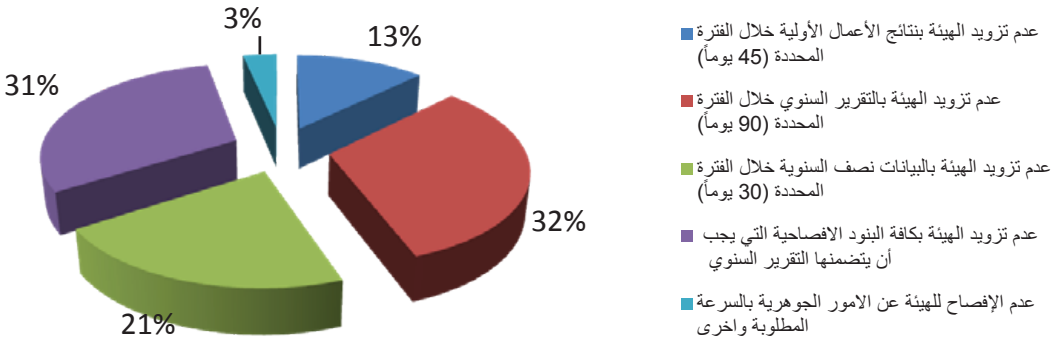

الترخيص والاعتماد

يعتبر تنظيم أعمال الخدمات المالية من المهام الرئيسية لهيئة الأوراق المالية، وذلك للمحافظة على سلامة التعامل في سوق رأس المال الوطني وحمايته من المخاطر التي يتعرض لها، وحماية المستثمرين في الأوراق المالية. وتشمل التراخيص التي تمنحها الهيئة الوساطة المالية، وأمانة الاستثمار، وإدارة الاستثمار، والاستشارات المالية، والحفظ الأمين وإدارة الإصدارات من خلال الالتزام ببذل عناية، وإدارة الإصدارات من خلال تحقيق غاية، وأمانة الإصدار، والتمويل على الهامش.

وقد حددت التعليمات الصادرة عن الهيئة شروطاً يجب توافرها في الشركات للحصول على تراخيص لممارسة أي من النشاطات والخدمات المالية التي تمنحها الهيئة، وجاء تنظيم أعمال الخدمات المالية من أجل تشجيع الاستثمار المؤسسي وخلق كفاءات مهنية مالية محترفة مسؤولة.

وفيما يلي نتائج عام 2013 فيما يتعلق بتراخيص شركات الخدمات المالية ومعتمديها:-

أ. تم نقل كافة تراخيص البنك الاستثماري بناء على طلبه إلى شركة الموارد وهي شركة مملوكة بالكامل من قبله.

ب. تم إلغاء ترخيص التمويل على الهامش الممنوح لشركة الشروق للوساطة المالية وذلك بناء على طلبها.

ج. تم منح 21 شخصاً طبيعياً 26 اعتماد لممارسة أعمال الخدمات المالية وذلك على النحو التالي:

نوع الاعتماد	العدد
الوسيط المالي	10
المستشار المالي	4
أمين الاستثمار	1
مدير الاستثمار	3
الحفظ الامين	3
ادارة الاصدار	4
أمانة إصدار	1
المجموع	26

شكل رقم (8)

عدد التراخيص والاعتمادات الممنوحة للشركات والاشخاص الطبيعيين لممارسة أعمال الخدمات المالية خلال الأعوام 2009-2013

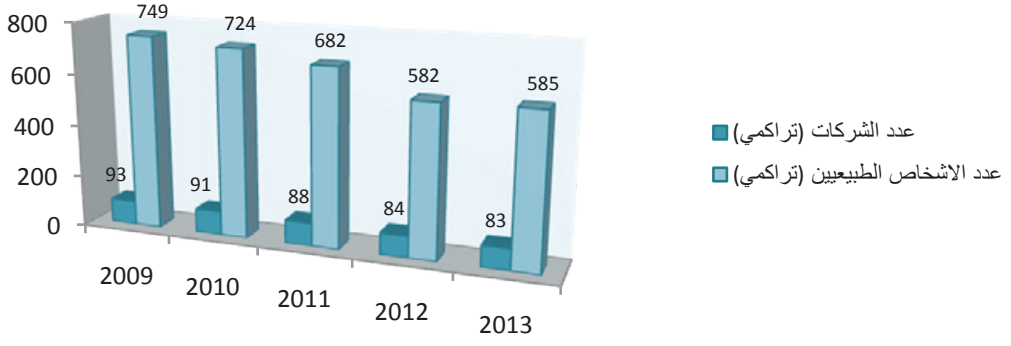

مخالفات شركات الخدمات المالية:

تقوم دائرة الترخيص والتفتيش في الهيئة بمتابعة شركات الخدمات المالية والتاكد من التزامها بقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه. كما تقوم بمتابعة مدى تقيد والتزام هذه الشركات بمعايير الملاءة المالية المعتمدة من الهيئة وذلك من خلال الزيارات التفتيشية وتحليل تقارير الملاءة المالية الأسبوعية التي تقدمها هذه الشركات للهيئة.

وقد كانت مخالفات شركات الخدمات المالية خلال عام 2013 كما يلي:

1. إصدار اثني عشرة مخالفة بحق شركات الخدمات المالية لقيامها بمخالفة معايير الملاءة المالية، وقد تم اتخاذ تدابير خاصة بحق بعضها تضمنت فرض التعامل النقدي والزام بعض الشركات بعدم تنفيذ عمليات شراء لصالح العملاء والاكتفاء بعمليات البيع لتسديد الذمم المدينة، وتقديم كفالة بنكية إضافية.
2. إصدار سبعة عشر مخالفة لسبع شركات لمخالفتهما تعليمات التداول بسبب عدم الاحتفاظ بتفاويض خطية أو هاتفية من العملاء.
3. إصدار ثماني وسبعين مخالفة لتعليمات التمويل على الهامش تتعلق بإنخفاض نسبة هامش الصيانة عن الحد الأدنى الذي قرره المجلس.
4. إصدار اربعة وخمسين مخالفة لتعليمات الترخيص ، حيث تم اتخاذ اجراءات بحق الشركات المخالفة من خلال فرض غرامات مالية بقيم تتراوح بين خمسمائة ديناراً وألف وخمسمائة دينار .
5. إصدار اربع مخالفات بحق شركات خدمات مالية لقيامها بمخالفة تعليمات مكافحة غسل الأموال، وتم التأكيد عليها بضرورة الالتزام بالتعليمات، وفرض غرامات مالية بقيمة خمسمائة دينار.
6. مخالفة اربعة معتمدين إداريين لعدم التزامهم كمدراء تنفيذيين أو أعضاء هيئة مديرين بالمهام الموكلة لهم او لمخالفتهم تعليمات التداول.

شكل رقم (9)

المخالفات الصادرة عن مجلس المفوضين موزعة حسب دوائر الهيئة للاعوام 2010-2013

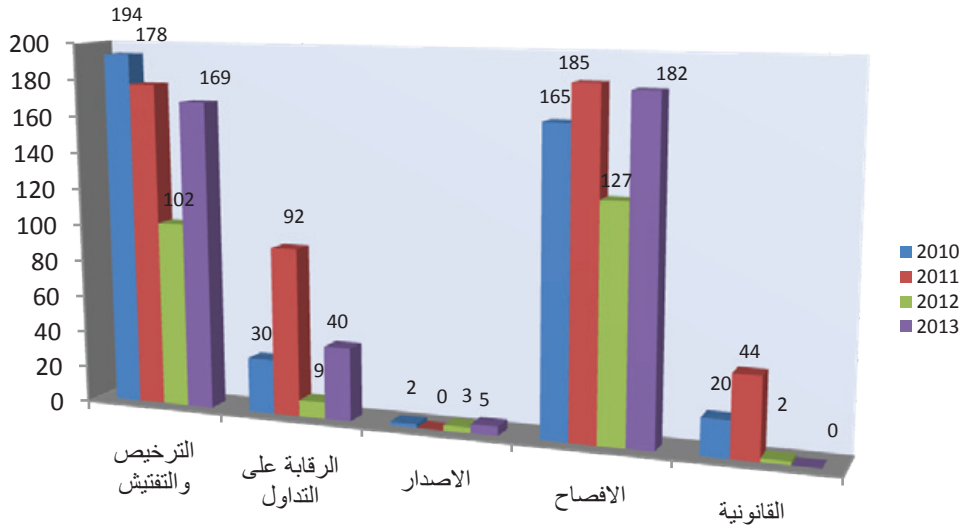

الرقابة على التداول

تعمل الهيئة من خلال دائرة الرقابة على التداول على توفير الظروف والبيئة المناسبة بما يضمن عدالة وسلامة التداول في بورصة عمان من خلال العديد من البرامج والأنظمة الالكترونية والإجراءات ومن أهمها ما يلي: -

- تطبيق نظام الرقابة الفوري ARAMIS والذي بدء العمل به منذ عام 2009، مما سهل عملية الرقابة على سوق الأوراق المالية لما يتميز به هذا النظام من مزايا من أهمها:-

أ. إمكانية توفير جميع المعلومات المتعلقة بالتداول بصورة فورية أو تاريخية كأسماء المتداولين في السوق مع جميع التفاصيل المتعلقة بهم من حيث تداولهم على ورقة مالية محددة أو في السوق بشكل عام وذلك لمعرفة الأشخاص المؤثرين على السوق ومتابعة تعاملاتهم.

ب. امكانية اصدار إنذارات Alerts لأي تداول يخالف المعايير السليمة والدقيقة للتداول وذلك ليسهل على المراقبين إمكانية منع أو تتبع الحركات المخالفة والتي يكون لها تأثير على سلامة سير التداول.

ج. إمكانية إعادة أحداث أية جلسة تداول سابقة بحيث يتمكن قسم المتابعة من الاطلاع على جلسة التداول مرة أخرى.

- استخدام نظام التداول الالكتروني GL، حيث يمتاز هذا النظام بوجود افتتاح عشوائي للتداول خلال (2±) دقيقة وذلك لاستبعاد التأثير على أسعار الافتتاح واسعار الاغلاق للأوراق المالية. وقد تم ربط النظام بقاعدة بيانات مركز الإيداع بشكل مباشر كما تم اعتماد آلية لاستخراج التقارير من السجلات التاريخية من قاعدة البيانات من خلال برمجية Business Object التي تتيح إمكانية تصميم التقرير وفق المعلومات المطلوبة.
- الربط مع انظمة وبرمجيات مركز إيداع الأوراق المالية الذي يوفر أسماء الأشخاص المتعاملين على الأوراق المالية، وعدد الأوراق المالية التي يملكها المتعاملين بالسوق، ويرتبط هذا النظام بنظام الأحوال المدنية والذي يتيح معرفة أقارب الأشخاص المتعاملين بالسوق.
- انشاء نظام خاص لمتابعة عمليات بيع وشراء أعضاء مجالس الإدارات في الشركات المساهمة العامة، والمدراء العامين، والمدراء الماليين، والأشخاص المطلعين في هذه الشركات وأقاربهم بحيث يتم تحميل جميع البيانات المتعلقة بالتداول يوميا على هذا النظام من مركز إيداع الأوراق المالية لمعرفة الأشخاص المطلعين المخالفين لقرارات مجلس المفوضين الخاصة بتعليق تداولاتهم.
- كما و تقوم الدائرة بالمهام والاجراءات التالية لتحقيق أهدافها :-

أ. متابعة عمليات التداول والتحقق من انسجامها مع القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.

ب. دراسة تغيرات الأسعار خلال الجلسة ومقارنتها مع تغيرات الأسعار خلال الجلسات السابقة. وفي حال وجود ارتفاع أو انخفاض ملفت للنظر في سعر ورقة مالية فيتم دراسة الافصاحات الواردة من الشركة المصدرة للورقة المالية. وفي حال عدم وجود افصاحات تبرر هذا التغير في السعر تقوم الدائرة بالمتابعة مع الشركة المصدرة للورقة المالية والطلب منها خطياً تزويد الهيئة بأية معلومات أو أحداث جوهرية قد تكون وراء هذا التغير ويتم الافصاح عن تلك الكتب لجمهور المستثمرين.

ج. متابعة ما ينشر في وسائل الإعلام من أخبار ومقالات ودراسات حيث يتم تحليل تعاملات الجهات التي تصرح بهذه الأخبار أو تصدر تلك الدراسات، والتأكد من عدم وجود مصلحة خاصة لها وذلك بهدف منع استغلال وسائل الإعلام للترويج وتحقيق مصالح خاصة على حساب جمهور المتعاملين. وتتم متابعة الافصاحات والأخبار الخاصة بالشركات المدرجة والعمل على تحليل التداولات في الفترات السابقة واللاحقة لهذه الافصاحات وخاصة تداولات الأشخاص المطلعين للتأكد من عدم استغلالهم للمعلومات الداخلية التي يحصلون عليها بحكم عملهم لتحقيق مصالحهم الخاصة.

د. إعداد تقارير يومية عن التداول تتضمن أهم مؤشرات السوق بما فيها أحجام التداول، والتغيرات بالأسعار والرقم القياسي، وأكثر الشركات ارتفاعاً وانخفاضاً وأكبرها حجماً من حيث التداول وأكثرها تذبذباً بالأسعار، ومقارنة هذه الأرقام مع الأيام السابقة، كما تتضمن التقارير تفاصيل الصفقات الكبيرة.

المخالفات

تعاملت الدائرة منذ بداية عام 2013 ومن خلال الرقابة الحثيثة على جلسات التداول اليومية مع العديد من الممارسات المخالفة لقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، سواءً كانت بقصد الخداع أوالتضليل خلافاً لأحكام المادة 107/د من قانون الأوراق المالية او استغلالاً لمعلومات داخلية خلافاً لأحكام المادة 108 من القانون أو التأثير على حجم وسعر الورقة المالية خلافاً لأحكام المادة 109 من القانون، أو قيام الوسيط بتنفيذ أوامر لصالح عميله أدت الى التأثير على حجم وسعر الورقة المالية خلافاً لأحكام المادة 15 من تعليمات تداول الأوراق المالية، حيث بلغ مجموع إشعارات سماع الأقوال الموجه الى المخالفين 100 إشعار تم بموجبها فرض 18 غرامة مالية على شركات الخدمات المالية بصفتها منفذة لأوامر مخالفة للمواد القانونية المشار اليها سابقاً و فرض 18 غرامة مالية على العملاء الذين قاموا بإعطاء تلك الأوامر . كما وتم توجيه 4 تنبيهات ثلاثة منها موجه الى عملاء وواحد موجه الى شركة خدمات مالية، ليصبح مجموع التدابير المتخذة بحق المخالفين 40 تدبير بينما كان مجموع الحالات التي تم الإكتفاء فيها بالاشعار 60 حالة.

الرقابة على مؤسسات سوق رأس المال

تخضع كل من بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية لرقابة هيئة الأوراق المالية وتتم مراقبة عمل هاتين المؤسستين من خلال دائرة الرقابة على مؤسسات سوق رأس المال.

أ. بورصة عمان :

تقوم دائرة الرقابة على مؤسسات سوق رأس المال بمتابعة قيام بورصة عمان بأعمالها وفق القانون والإشراف على أعضائها والتأكد من ممارسة أعضاء مجلس إدارة البورصة والإدارة التنفيذية لصلاحياتهم وفق القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، كما ينظر مجلس مفوضي الهيئة في قرارات مجلس إدارة البورصة بشكل دوري ومنتظم.

ب.مركز إيداع الأوراق المالية:

تقوم دائرة الرقابة على مؤسسات سوق رأس المال الوطني بمتابعة قيام المركز بأعماله وفق القانون والتأكد من ممارسة أعضاء مجلس إدارة المركز والإدارة التنفيذية لصلاحياتهم وفق الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، كما وينظر مجلس مفوضي الهيئة في قرارات مجلس إدارة المركز بشكل دوري ومنتظم.

ويعمل المركز يومياً على تحديث سجلات المساهمين في الشركات المساهمة العامة المتداولة وغير المتداولة في البورصة وذلك نتيجة للتداولات في بورصة عمان بالإضافة إلى تحويلات الأوراق المالية التي تتم من خلال المركز مباشرة، كما يتولى المركز إجراء التسويات المالية بين الوسطاء بموجب تحويلات مالية بنكية من وإلى حسابات الوسطاء لدى بنوكهم، ومن خلال حساب التسوية الخاصة بالمركز لدى بنك التسوية وهو البنك المركزي الأردني .

ويقوم المركز بنشر ملكيات أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة والمساهمين الذين يملكون ما نسبته 1% وأكثر من رأس مال الشركات المساهمة العامة، هذا بالإضافة إلى نشر تداولات أعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة بشكل يومي و بتسجيل الأوراق المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة .

و بلغ مجموع الأسهم المصدرة من قبل الشركات المساهمة العامة والمسجلة لدى المركز في نهاية هذا العام 7.5 مليار سهم تبلغ قيمتها السوقية حولي 18.7 مليار دينار، وبلغ عدد المساهمين المودعين في نهاية العام 2013 لدى المركز626,036 مساهماً من أصل كامل عدد مساهمي الشركات المساهمة العامة البالغ عددهم 766,905 مساهماً أي ما نسبته حوالي 81.37% من عدد المساهمين الإجمالي يملكون 7.4 مليار سهم من أصل عدد الأسهم المصدرة والبالغة 7.5 مليار سهم أي ما نسبته 99.1% من عدد الأسهم المصدرة.

خدمة الجمهور والشكاوى

يقوم مكتب خدمة الجمهور في الهيئة بتقديم الخدمات اللازمة للمستثمرين والمهتمين بسوق رأس المال وتوفير البيانات المالية والتقارير الدورية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة عمان، كما يتم تلقي شكاوى المستثمرين وتسجيلها في سجل خاص حيث يتم التحقق منها ودراستها من قبل لجنة الشكاوى التي تعمل على معالجتها وحلها.

وقامت لجنة الشكاوى في الهيئة بدراسة (58) شكوى خلال عام 2013 مقارنة مع (51) شكوى خلال عام 2012، حيث تم دراسة الشكاوى واتخاذ الاجراءات اللازمة بخصوصها وذلك استناداً لالية عمل اللجنة ووفق القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، وتتركز طبيعة هذه الشكاوى حول ما يلي:

- التصرف بمحافظ العملاء بيعاً وشراءً دون تفاويض.
- عدم تنفيذ شركات الوساطة أوامر العميل سواء بيعاً أو شراءً.
- الترويج وبث الشائعات و إستغلال معلومات داخلية
- التشكيك بالافصاحات المقدمة من الشركات المساهمة العامة.

أنظمة الهيئة الالكترونية

لتعزيز البيئة التقنية الآمنة والمتطورة للإرتقاء بأداء الهيئة ومؤسسات سوق رأس المال الوطني، فقد شهد عام 2013 تنفيذ المشاريع المثبتة ضمن خطة الهيئة في تطوير الأنظمة الالكترونية وحسب ما هو مدرج أدناه :

1. مشروع أنظمة دائرة الترخيص والتفتيش:

تم الإنتهاء من برمجة وتطوير المرحلة الأولى من المشروع والتي تهدف الى أتمتة الأعمال المكتبية في دائرة الترخيص والتفتيش، وذلك من خلال نظام متصل بقاعدة بيانات تاريخية حيث تم تجديد تراخيص الشركات والمعتمدين للعام 2013 من خلال النظام، وسيتم في العام 2014 المباشـــرة بالمرحلة الثانية من المشروع، والتي تهدف الى تمكين شركات الخدمات المالية والمعتمدين فيها من تجديد طلبات ترخيص الخدمات المالية من خلال نماذج الكترونية يمكن الوصول اليها من خلال مساحات محمية على شبكة مؤسسات سوق رأس المال.

2. نظام مركزية مخاطر العملاء:

تم اعداد نظام مركزية المخاطر والذي يهدف إلى مساعدة شركات الوساطة المالية في اتخاذ قراراتها المتعلقة بتمويل عملائها، وهو نظام إلكتروني يتيح لشركات الوساطة المالية الاستعلام والاطلاع بموجب تفويض أصولي من العملاء على معلومات مركزية المخاطر الخاصة بهم، بما في ذلك إجمالي الذمم المدينة الممنوحة للعملاء لدى جميع شركات الوساطة المالية العاملة في البورصة وقيمة الضمانات المقدمة مقابل تلك الذمم.

3. مشروع الربط على الشبكة الحكومية الآمنة (SGN) :

في ظل السعي الدائم للهيئة لتطبيق السياسات والاستراتيجيات الحكومية، انتهت الهيئة من تطبيق مشروع الربط الالكتروني على الشبكة الحكومية الامنة (SGN)، وهي مبادرة وطنية تهدف لربط جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية لتأمين الاتصال بالشبكة الحكومية كجزء من استراتيجية اتصال وضعت لتشمل كافة الدوائر الحكومية ويهدف المشروع الى توفير الخدمات التالية:

- الاستفادة من الخدمات المشتركة التي يقدمها برنامج الحكومة الإلكترونية للمؤسسات الحكومية (بوابة الحكومة الإلكترونية، بوابة الدفع الإلكتروني و نظام الربط الشامل).
- تبادل المعلومات بشكل مباشر وبطرق آمنة وميسرة وبسرعات عالية بين المؤسسات الحكومية.
- الدخول على شبكة الإنترنت من خلال مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني بشكل آمن دون الحاجة لاستئجار خط اتصال من شركات الاتصالات.
- توفير خدمة البريد الإلكتروني من خلال نظام مراسلات موحد و مركزي لكافة المستخدمين.
- توفير الأجهزة اللازمة من البنية التحتية للربط باقل التكاليف، وتقديم الخدمات المساندة و الدعم الفني والصيانة من خلال مركز تشغيل الحكومة الإلكترونية.

4. مشروع نظام تتبع المعاملات وسير الاجراءات الالكتروني:

يهدف تطبيق هذا النظام الى ضبط المعاملات التي ترد للهيئة والتي تخرج منها. وتنظيمها من خلال أتمته وادارة متابعة المعاملات ومحتوياتها مع إمكانية استخراج التقارير ومتابعتها باستخدام سجل الكتروني يعمل وفق قواعد واضحة ومنظمة بهدف تسهيل وتسريع انجاز المعاملات الخاصة بالهيئة. وبما يضمن تدفق البيانات والمعلومات والمراسلات الداخلية والخارجية بكفاءة عالية. اضافة الى الاقتصاد في الاستهلاك الورقي من خلال التحول الى البيئة الالكترونية. وقد تم طرح عطاء لشراء ذلك النظام.

5.مشروع الإفصاح الالكتروني:

هدف المشروع الى تعزيز الشفافية وحماية المستثمرين في الأوراق المالية من خلال بناء نظام إفصاح الكتروني يوفر نماذج إلكترونية تمكن الشركات المساهمة العامة والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة من تزويد الهيئة بالمعلومات المراد الإفصاح عنها إلكترونيا بدقة وسرعة عالية بالإضافة الى توفير ختم إلكتروني للمعلومات التي يتم تحميلها من قبل الشركات لضمان سلامة تدفق المعلومات وسريتها لحين الإفصاح عنها لجميع المستثمرين.

وتم المباشرة في شهر حزيران 2013 بتدريب أربعة وعشرون شركة تمثل مختلف القطاعات مقسمة على أربع دورات تدريبية مدة كل منها خمسة أيام عمل شارك في كل دورة منها ستة شركات من نفس القطاع والتي نتج عنها العديد من التحسينات والاقتراحات التي كان من أهمها ضرورة التنسيق مع البنك المركزي فيما يخص نماذج القوائم المالية الخاصة بالبنوك وهيئة التأمين فيما يخص نماذج القوائم المالية الخاصة بشركات التأمين حيث باشرت دائرة الافصاح بالتنسيق مع هذه الجهات ليتم إجراء التعديلات المطلوبة وبالتالي المباشرة بالمرحلة الثانية من المشروع المتعلقة بنشر الافصاحات.

التواصل المحلي والعربي والدولي

1. التواصل المحلي:

استمرت الهيئة خلال عام 2013 بالتواصل مع كافة قطاعات المجتمع المحلي ذات العلاقة والمهتمة بأسواق رأس المال. حيث قامت الهيئة بما يلي:

- عقدت هيئة الأوراق المالية بتاريخ 2013/3/6 ورشة عمل حول "تعليمات الإفصاح وإعداد التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة". وذلك استمراراً لنهج هيئة الأوراق المالية في نشر الثقافة والتوعية لدى كافة الأطراف الفاعلة في سوق الأوراق المالية.
- قامت الهيئة خلال الفترة 3/21-2013/11/14 بتدريب أربعة وعشرين شركة مساهمة عامة على نظام الإفصاح الإلكتروني بهدف حصر أكبر عدد ممكن من الملاحظات والتحسينات التي يمكن إدخالها على النظام. والتأكد من ملائمة النظام لكافة الشركات.

- عقدت هيئة الأوراق المالية بتاريخ 2013/5/29 اجتماعاً مع ممثلي شركات الخدمات المالية للبحث في تعليمات تداول أعضاء مجالس إدارة و/أو هيئات مديري شركات الوساطة المالية .
- عقدت هيئة الأوراق المالية خلال الفترة 9-2013/6/10 ورشة صكوك التمويل الإسلامي بمشاركة عدد من خبراء محليين ودوليين متخصصين في قضايا الصكوك التشريعية والفنية والمالية.
- وقعت هيئة الأوراق المالية بتاريخ 2013/8/29 مذكرة تفاهم مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب والتي تأتي انسجاماً مع التعديلات الجديدة التي أدخلت على قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 46 لسنة 2007 وتعديلاته. وقد وقع الاتفاقية كل من معالي السيد محمد صالح الحوراني رئيس هيئة الأوراق المالية والسيدة دانة جنبلاط رئيس وحدة مكافحة غسل الاموال.
- عقدت هيئة الأوراق المالية بتاريخ 2013/12/29 لقاء مع شركات الوساطة المالية العاملة في بورصة عمان بهدف شرح كيفية عمل نظام مركزية المخاطر الذي تم البدء بتطبيقه في 2014/1/1.

2. التعاون العربي والدولي:

استمرت الهيئة في جهودها الرامية إلى تعميق التفاعل والتعاون مع الهيئات الرقابية والمؤسسات العربية والدولية حيث جرى التواصل والحوار مع الوفود المهنية والرسمية المهتمة بسوق رأس المال، وتوقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات مع جهات رقابية عربية واجنبية بهدف ايجاد اطار عملي للتعاون وتبادل المعلومات والخبرات، وبما يساهم بحماية سوق راس المال وتطويره، وعلى النحو التالي:

- عقدت هيئة الاوراق المالية خلال الفترة من 29-2013/5/30 وبالتعاون مع اتحاد هيئات الاوراق المالية برنامجا تدريبيا لانظمة التفتيش على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة واساليب ادائها.
- وقعت هيئة الاوراق المالية مذكرة تفاهم مع هيئة الاوراق المالية والبورصة الاوكرانية في اب 2013 تهدف الى تعزيز اطر التعاون والتنسيق ما بين الجانبين لتطوير وتنظيم اسواق راس المال في كلا البلدين.
- وقعت هيئة الاوراق المالية على هامش اجتماعات المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية (IOSCO) في لوكسمبرغ في شهر ايلول 2013 مذكرة تفاهم مع الهيئة العمانية تهدف الى تعزيز اطر التعاون والتنسيق بين الجانبين لتطوير وتنظيم اسواق راس المال في كلا البلدين.
- استقبل رئيس هيئة الاوراق المالية والسادة المفوضين بتاريخ 2013/9/8 وفداً من هيئة سوق رأس المال الفلسطيني وبورصة فلسطين ، وجاءت الزيارة بهدف دراسة امكانية تعاون مشترك بين السوقين الماليين على المستوى التشغيلي حسب القوانين والاجراءات والتعليمات القائمة لكل سوق، بحيث يتمكن المستثمرون في الاردن وفلسطين من التداول في الاسهم المدرجة في كل سوق بواسطة شركات الوساطة الاعضاء في السوقين مباشرة.

- استقبل رئيس هيئة الأوراق المالية والسادة المفوضون بتاريخ 2013/10/2 السفير الأمريكي في الاردن يرافقه عدد من كبار مساعديه الاقتصاديين ومدير وكالة الإنماء الأمريكية، في زيارة تهدف إلى تعزيز التواصل والتعاون المستمر فيما بين الطرف الأميركي وهيئة الأوراق المالية ومؤسسات سوق رأس المال وللاطلاع على التطورات والانجازات السوق في مختلف المجالات.

• كما شارك عدد من اعضاء مجلس المفوضين في عدد من اللقاءات الدولية ابرزها:-

الرقم	عنوان المؤتمر	المكان	الفترة
1	الاجتماع السنوي السابع لاتحاد هيئات أسواق المال العربية	الكويت	3 شباط 2013
2	Completing the Islamic Financial System Cycle	لندن	10-9 شباط 2013
3	38th Annual Conference of the International Organization of Securities Commission	لوكسمبرغ	19-15 أيلول 2013

التدريب

تولي الهيئة أهمية كبيرة لموضوع تدريب موظفي الهيئة لرفع كفاءتهم العلمية والمهنية واطلاعهم على أهم التطورات على الصعيد الدولي، حيث تم إيفاد 60 موظفاً في دورات تدريبية ومؤتمرات متخصصة خارج المملكة وداخلها، كانت على النحو التالي:

جدول رقم (4) الدورات التدريبية الداخلية والخارجية لموظفي الهيئة خلال عام 2013

الدورات	عدد الموظفين	عدد المشاركات
داخلية	55	79
خارجية	5	5
المجموع	60	84

جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز

حصلت هيئة الأوراق المالية على جائزة الملك عبد الله الثاني لاستمرار التميز في الأداء والشفافية عن فئة ختم التميز لسنة (2012-2013) وذلك عن فئة المؤسسات المشاركة لأكثر من مرة. وقد سبق

وأن فازت الهيئة بجائزة الملك عبدالله الثاني للتميز ثلاث مرات وضمن فئات مختلفة، وذلك منذ بدء مشاركتها في المنافسة على الجائزة مع مؤسسات القطاع العام . ان استمرار فوز الهيئة بتلك الجائزة الرفيعة يؤكد على حرص ادارة الهيئة وموظفيها على المضي قُدما على درب الارتقاء والريادة بالاداء الحكومي وتجذير العمل المؤسسي وضمن رؤية القيادة الهاشمية الحصيفة .

أداء البورصة خلال عام 2013

شهدت بورصة عمان تحسن خلال العام 2013 يعكس بدء تعافي سوق الاوراق المالية من الازمة العالمية، رغم تداعيات الاضطرابات السياسية في المحيط الإقليمي والظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني. حيث بلغ حجم التداول الاجمالي لعام 2013 حوالي 3 مليار دينار مقارنة مع 2 مليار دينار في عام 2012، أي بنسبة ارتفاع بلغت 50%، وبلغ عدد الأسهم المتداولة 2.7 مليار سهم نفذت من خلال 1.07 مليون عقد خلال عام 2013، مقارنة مع 2.4 مليار سهم خلال عام 2012 نفذت من خلال 970 الف عقد، أي بنسبة ارتفاع بلغت 12.5%.

كما ارتفع معدل دوران الأسهم الذي يعكس عدد الأسهم المتداولة إلى العدد الكلي للأسهم المدرجة حيث بلغ معدل دوران الأسهم في البورصة 38% لعام 2013 مقارنة مع 34% لعام 2012.

شكل رقم (10)

الرقم القياسي لاسعار الاسهم المرجح بالقيمة السوقية للاعوام 2009-2013

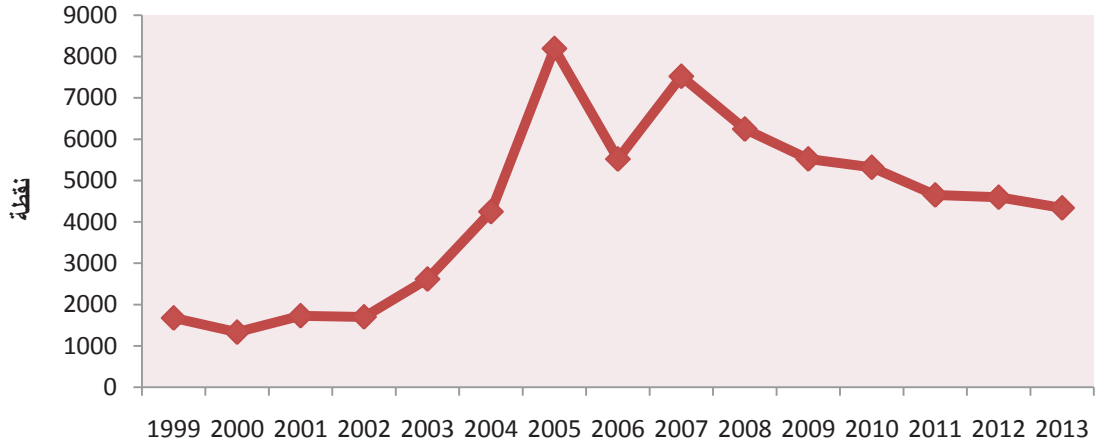

شكل رقم (11)

حجم التداول للاعوام 2009-2013

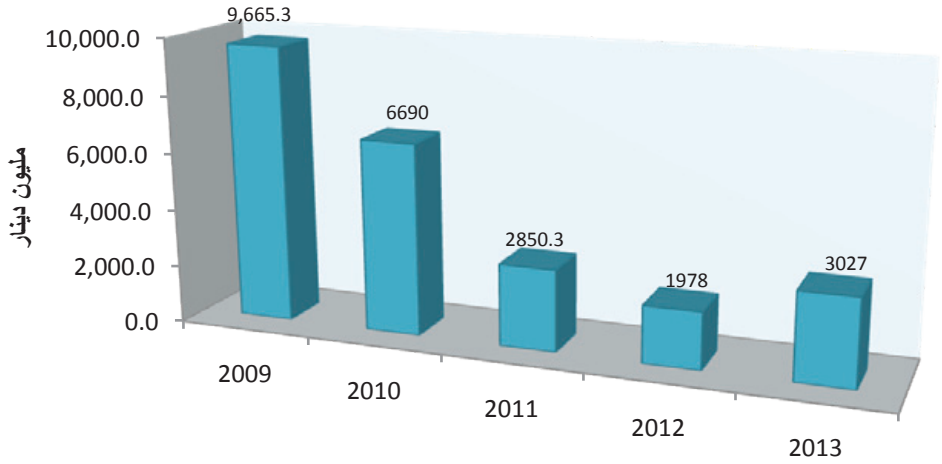

أما فيما يتعلق بالقيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة فقد بلغت في نهاية عام 2013 حوالي 18.2 مليار دينار مقارنة مع 19.1 مليار لعام 2012، أي بانخفاض نسبته 5%، مشكلة بذلك ما نسبته 83% من الناتج المحلي الاجمالي.

شكل رقم (12)

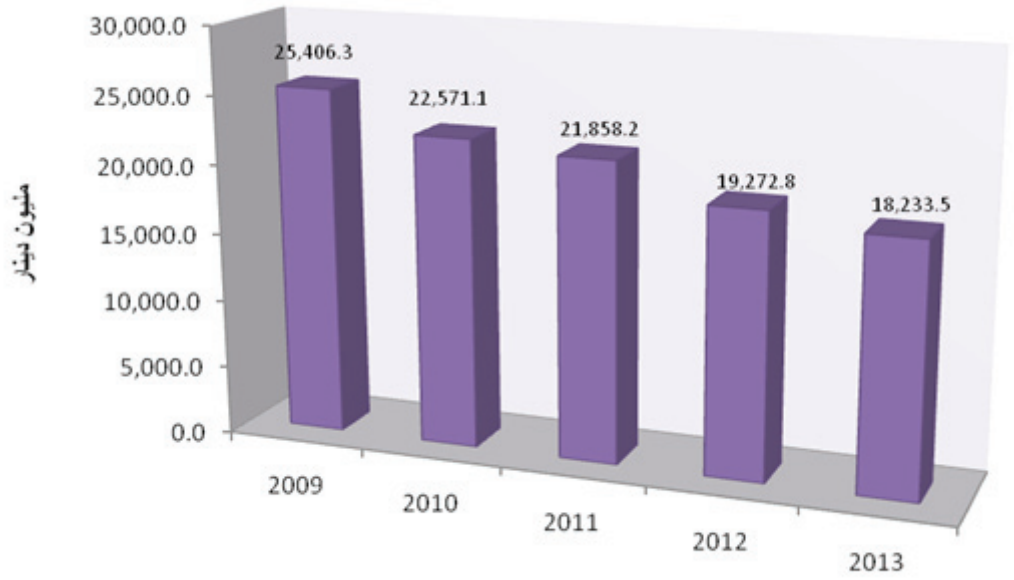

وقد انخفض عدد الشركات المدرجة الى 240 شركة في نهاية عام 2013 مقارنة مع 243 شركة في نهاية عام 2012.

شكل رقم (13)

عدد الشركات المدرجة للأعوام 2009-2013

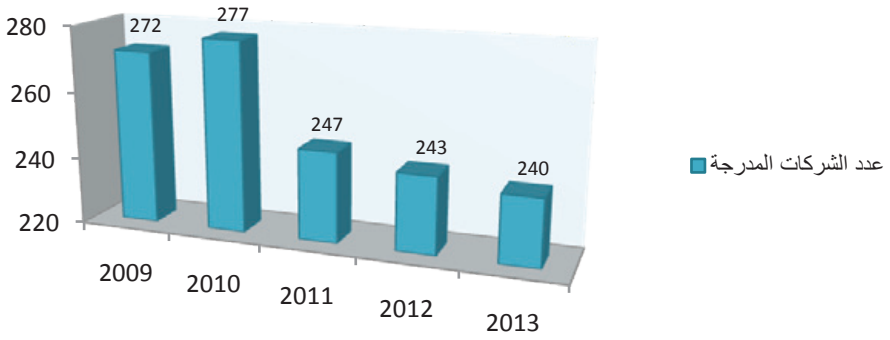

كما انخفضت نسبة ملكية غير الاردنيين ببورصة عمان لعام 2013 لتبلغ 49.9%، مقارنة مع 51.7% بنهاية العام 2012، كما ارتفع صافي استثمار غير الاردنيين في البورصة خلال عام 2013 بمقدار 146.9 مليون دينار مقارنة مع ارتفاع مقداره 37.6 مليون دينار لعام 2012.

القوائم المالية

هيئة الأوراق المالية

مؤسسة عامة أردنية تأسست بموجب قانون خاص

القوائم المالية

31 كانون الاول 2013

فهرس

	صفحة
تقرير المدقق المستقل	44
قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2013	46
قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013	47
قائمة التغير في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013	48
قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013	49
إيضاحات حول القوائم المالية	50

105181031

تقرير المدقق المستقل

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

لقد دققنا القوائم المالية لهيئة الأوراق المالية (شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري) والمكونة من قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2013 وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعدالة عرض هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مسؤولية المدقق

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي في هذه القوائم المالية استناداً إلى تدقيقنا لها. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن هذه المعايير تتطلب إلتزامنا بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نخطط وننفذ التدقيق بغرض التوصل إلى تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

إن عملية التدقيق تتضمن القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية. تعتمد تلك الإجراءات على حكم المدقق بما في ذلك تقدير مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية سواءً كانت بسبب الغش أو الخطأ.

عند تقدير تلك المخاطر يأخذ المدقق بعين الإعتبار نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد وعدالة عرض القوائم المالية للمنشأة وذلك لتصميم إجراءات التدقيق الملائمة في ظل الظروف القائمة وليس لغرض إبداء رأي في مدى فعالية الرقابة الداخلية للمنشأة. كما يشمل التدقيق تقييماً لمدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة وكذلك تقييماً عاماً لعرض القوائم المالية.

في إعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً نعتمد عليه عند إبداء رأينا.

الـــرأي

برأينا إن القوائم المالية تظهر بعدالة من كافة النواحي المادية المركز المالي لهيئة الأوراق المالية (شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري) كما في 31 كانون الأول 2013 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

فقرة توكيدية

من ضمن بند الممتلكات والمعدات يوجد أرض ومبنى كلفتها 3.167.240 دينار أردني تمثل حصة هيئة الأوراق المالية والبالغة 47% في ملكية مبنى مشترك يضم هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية. علماً بأن المبنى والأرض المقام عليها المبنى مسجلة بإسم هيئة الأوراق المالية.

طلال أبوغزاله وشركاه الدولية

ستيـــف كرادشـــه

(إجـازة رقـم 756)

عمان في 27 آذار 2014

قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2013

الموجودات	إيضاحات	2013 دينار أردني	2012 دينار أردني
الموجودات المتداولة			
نقد ونقد معادل	3	4,417,323	7,550,859
إيرادات مستحقة غير مقبوضة	4	134,706	37,531
أرصدة مدينة أخرى	5	87,176	78,936
قروض إسكان ممنوحة للموظفين - الجزء المتداول	6	28,056	28,370
أرض مشروع المركز المالي الوطني الأردني	7	-	2,359,461
مجموع الموجودات المتداولة		**4,667,261**	**10,055,157**
الموجودات غير المتداولة			
قروض إسكان ممنوحة للموظفين	6	267,341	310,085
ممتلكات ومعدات	8	1,882,282	2,104,566
مجموع الموجودات غير المتداولة		**2,149,623**	**2,414,651**
مجموع الموجودات		**6,816,884**	**12,469,808**
المطلوبات والإحتياطيات			
المطلوبات المتداولة			
أرصدة دائنة أخرى	9	337,086	404,462
مخصص تعويض نهاية الخدمة	10	35,317	201,492
سلفة بورصة عمان	7	-	1,654,100
مجموع المطلوبات المتداولة		**372,403**	**2,260,054**
حقوق الملكية			
إحتياطي الممتلكات والمعدات (رأسمال)		6,000,000	6,000,000
إحتياطي إمتلاك حصة بورصة عمان و مركز إيداع الأوراق المالية في المبنى القائم		-	4,000,000
الفائض المحتفظ به		444,481	209,754
مجموع حقوق الملكية		**6,444,481**	**10,209,754**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**6,816,884**	**12,469,808**

قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013

الإيرادات	إيضاحات	2013 دينار أردني	2012 دينار أردني
عمولات التداول		3,032,683	1,979,736
رسوم إدراج الأوراق المالية		462,995	451,731
رسوم تسجيل الأوراق المالية		298,284	346,016
رسوم ترخيص الشركات		201,400	217,850
فوائد بنكية		510,456	362,462
غرامات مالية		384,357	159,375
إيرادات أخرى بالصافي	11	37,224	13,771
مجموع الايرادات		**4,927,399**	**3,530,941**
المصروفات			
مصاريف إدارية	12	2,782,918	2,835,502
تعويض نهاية الخدمة		-	210,000
مساهمة الهيئة في صندوق الرعاية الطبية لمفوضي وموظفي ومستخدمي الهيئة		-	210,000
مجموع المصروفات		**2,782,918**	**3,255,502**
الفائض		**2,144,481**	**275,439**

قائمة التغير في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013

	إحتياطي الممتلكات والمعدات (رأسمال)	إحتياطي إمتلاك حصة بورصة عمان و مركز إيداع الأوراق المالية في المبنى القائم	الفائض المحتفظ به	الإجمالي
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
رصيد 1 كانون الثاني 2012	6,000,000	4,000,000	(65,685)	9,934,315
الفائض	-	-	275,439	275,439
رصيد 31 كانون الأول 2012	**6,000,000**	**4,000,000**	**209,754**	**10,209,754**
المحول لوزارة المالية	-	(4,000,000)	(1,909,754)	(5,909,754)
الفائض	-	-	2,144,481	2,144,481
رصيد 31 كانون الأول 2013	**6,000,000**	**-**	**444,481**	**6,444,481**

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013

	2013 دينار أردني	2012 دينار أردني
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
الفائض	2,144,481	275,439
تعديلات لـ :		
إستهلاكات	230,284	256,485
ديون مشكوك في تحصيلها	11,189	8,983
تعويض نهاية الخدمة	-	210,000
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
إيرادات مستحقة غير مقبوضة	(106,888)	83,436
أرصدة مدينة أخرى	(8,240)	(5,387)
أرصدة دائنة أخرى	(67,376)	(716,851)
مخصص تعويض نهاية الخدمة	(166,175)	(3,400,600)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية	**2,037,275**	**(3,288,495)**
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية		
قروض ممنوحة للموظفين	41,582	55,481
أرض مشروع المركز المالي الوطني الأردني	705,361	-
شراء ممتلكات ومعدات	(8,000)	(7,587)
صافي النقد من الأنشطة الإستثمارية	**738,943**	**47,894**
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
المحوّل لوزارة المالية	(5,909,754)	-
صافي النقد من الأنشطة التمويلية	**(5,909,754)**	**-**
صافي التغير في النقد والنقد المعادل	**(3,133,536)**	**(3,240,601)**
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	7,550,859	10,791,460
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	**4,417,323**	**7,550,859**
معلومات عن نشاط غير نقدي		
إقفال سلفة بورصة عمّان مقابل أرض مشروع المركز المالي الوطني الأردني المحوّلة لوزارة المالية	1,654,100	-

إيضاحات حول القوائم المالية

1. الوضع القانوني والنشاط

- تأسست الهيئة بتاريخ 15 أيار 1997 كشخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي واداري بموجب قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (23) لسنة 1997 والذي تم إلغاؤه وحل محله قانون الاوراق المالية المؤقت رقم (76) لسنة 2002.

- تهدف الهيئة إلى:
- حماية المستثمرين في الأوراق المالية.
- تنظيم سوق رأس المال وتطويره بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية.
- حماية سوق رأس المال من المخاطر التي قد يتعرض لها.
- تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس مفوضي الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ 26 آذار 2014.

2. أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الهامة

- **الإطار العام لإعداد القوائم المالية**

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

- **أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية**

تم إعداد القوائم المالية استنادا إلى طريقة التكلفة التاريخية باستثناء بعض البنود التي تم قياسها باستخدام طرق أخرى غير طريقة التكلفة التاريخية.

- **العملة الوظيفية وعملة العرض**

تم عرض القوائم المالية بالدينار الأردني والذي يمثل العملة الوظيفية للمنشأة.

- **إستخدام التقديرات**

- عند إعداد القوائم المالية تقوم الإدارة بإجتهادات وتقديرات وإفتراضات تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية ومبالغ الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات .
- يتم الإعتراف بالتغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير التقديرات والسنوات القادمة التي تتأثر بذلك التغيير.
- إن الأمثلة حول إستخدام التقديرات هي الديون المشكوك في تحصيلها والمعدومة. الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات القابلة للإستهلاك. المخصصات. وأية قضايا مقامة ضد المنشأة.

- **الأدوات المالية**

الأداة المالية هي أي عقد ينتج عنه موجودا ماليا لمنشأة والتزام مالي أو أداة ملكية لمنشأة أخرى.

- **الموجودات المالية**

– الموجود المالي هو أي موجود يكون عبارة عن:

أ. نقد, أو

ب. أدوات حقوق ملكية في منشأة أخرى, أو

ج. حق تعاقدي لإستلام نقد أو موجود مالي أخر من منشأة أخرى, أو لتبادل الموجودات أوالمطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون إيجابية للمنشأة, أو

د. عقد من الممكن أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

– يتم قياس الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها, في حالة الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة, تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى امتلاك الموجود المالي.

– بعد الإعتراف المبدئي, يتم قياس جميع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس كل مما يلي:

أ. نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية؛ و

ب. خصائص التدفق النقدي التعاقدي للموجود المالي.

– يتم قياس الموجود المالي بالتكلفة المطفأة إذ تحقق الشرطان التاليان:

أ. تم الإحتفاظ بالموجود ضمن نموذج أعمال والذي يكون الهدف منه الإحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

ب. ينتج عن الشروط التعاقدية للموجود المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

– يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة.

– يتم الإعتراف بالربح أو الخسارة من الموجود المالي المقاس بالقيمة العادلة والذي لا يكون جزءاً من علاقة تحوط من ضمن الربح أو الخسارة ما لم يعتبر الموجود المالي إستثمار في أداة حق ملكية واختارت المنشأة عرض أرباح وخسائر الإستثمار ضمن الدخل الشامل الاخر.

- **النقد والنقد المعادل**

- تشمل النقدية النقد في الصندوق والحسابات الجارية والودائع تحت الطلب لدى البنوك.

- النقد المعادل هو إستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة الجاهزة للتحويل إلى مبالغ معلومة من النقد, والتي لا تكون معرضة لمخاطر هامة من تغير القيمة.

- **الذمم التجارية المدينة**

- الذمم التجارية المدينة هي الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو المحددة والتي لم يتم تسعيرها في سوق نشط.
- تظهر الذمم التجارية المدينة بقيمة الفواتير مطروحاً منها أي مخصص للذمم المدينة المشكوك في تحصيلها والذي يمثل تدني القيمة القابلة للتحصيل للذمم.

- **القروض المدينة**

- القروض المدينة هي الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو المحددة والتي لم يتم تسعيرها في سوق نشط.
- تظهر القروض المدينة بقيمة رصيد المبالغ الممنوحه مطروحاً منها أي مخصص للقروض المشكوك في تحصيلها والذي يمثل تدني القيمة القابلة للتحصيل للقروض.
- يتم إحتساب فائدة بسيطة دائنة على قروض الإسكان الممنوحة للموظفين بمعدل 5% سنوياً كما تحتسب فائدة بسيطة مدينة بمعدل 5% سنوياً على الأقساط المسددة من أصل قروض الإسكان الممنوحة. ويعتبر الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة جزءاً لا يتجزأ من أصل القروض الممنوحة.

- **تدني قيمة الموجودات المالية**

- يتم تقييم الموجودات المالية, خارج إطار الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالبحث عن مؤشرات انخفاض القيمة في كل تاريخ نهاية سنة.
- تخفض القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي بقيمة خسائر التدني مباشرة لجميع الموجودات المالية. ويتم الإعتراف بخسارة التدني من ضمن الخسائر.

- **المطلوبات المالية**

- المطلوب المالي هو أي مطلوب يكون عبارة عن:

أ. إلتزام تعاقدي لتسليم نقد أو موجود مالي أخر إلى منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أوالمطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون غير إيجابية للمنشأة، أو

ب. عقد من الممكن أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

- يتم الإعتراف مبدئياً بالمطلوبات المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات التي تحمل مباشرة على إمتلاك أو إصدار هذه المطلوبات, باستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة.

- بعد الإعتراف المبدئي، تقوم المنشأة بقياس جميع المطلوبات المالية حسب التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة, باستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس بالقيمة العادلة وبعض المطلوبات المالية الأخرى المحددة والتي لا تقاس حسب التكلفة المطفأة.

- يتم الإعتراف بالمطلوبات المالية ضمن هذه الفئة بالقيمة العادلة، ويتم الإعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة.

- **الذمم التجارية الدائنة والمستحقات**

الذمم التجارية الدائنة والمستحقات هي إلتزامات للدفع مقابل البضائع أو الخدمات التي تم إستلامها أو التزود بها سواء تم تقديم فواتير أو تم الإتفاق رسمياً بشأنها مع المورد أم لا.

- **الأطراف ذات العلاقة**

- تمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تحويل الموارد والخدمات أوالإلتزامات ما بين الأطراف ذات العلاقة.

- يتم إعتماد أسس وشروط التعاملات بين الأطراف ذات العلاقة من قبل الإدارة.

- **الممتلكات والمعدات**

- يتم الإعتراف مبدئياً بالممتلكات والمعدات بالتكلفة التي تمثل سعر الشراء مضافاً إليه أي تكاليف أخرى تم تحميلها على نقل الممتلكات والمعدات إلى الموقع وتحقيق الشروط اللازمة لها لتعمل بالطريقة التي ترغبها الإدارة.

- بعد الإعتراف المبدئي, يتم تسجيل الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي بالتكلفة مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم وأي خسائر تدني متراكمة في القيمة. أما الأراضي فلا تستهلك.
- يتم الإعتراف بالإستهلاك في كل فترة كمصروف. ويتم احتساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت والذي يتوقع إستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة لهذه الموجودات خلال العمر الإنتاجي لها باستخدام النسب السنوية التالية:

الفئة	نسبة الإستهلاك %
مبنى	4
أجهزة وبرامج كمبيوتر	33.33
وسائط نقل	10
أجهزة مكتبية	10
أثاث	10

- تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة في نهاية كل سنة. وأي تغير في التقديرات يتم تأثيره في الفترات اللاحقة.
- يتم إجراء اختبار لتدني القيمة التي تظهر بها الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي عند ظهور أي أحداث أو تغيرات في الظروف تظهر أن هذه القيمة غير قابلة للاسترداد. وفي حال ظهور أي مؤشر لتدني القيمة, يتم احتساب خسائر تدني تبعاً لسياسة تدني قيمة الموجودات.
- عند أي استبعاد لاحق للممتلكات أو المعدات فإنه يتم الإعتراف بقيمة المكاسب أو الخسارة الناجمة, التي تمثل الفرق ما بين صافي عوائد الاستبعاد والقيمة التي تظهر بها هذه الممتلكات أو المعدات في قائمة المركز المالي, ضمن الربح أو الخسارة.

- **تدني قيمة الموجودات**

- في تاريخ كل قائمة مركز مالي, تقوم الإدارة بمراجعة القيمة التي تظهر بها الموجودات في قائمة المركز المالي, لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على تدني قيمة هذه الموجودات.
- في حالة ظهور أي مؤشرات تدني, يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لتحديد مدى خسارة التدني, وهي القيمة التي تتجاوز بها القيمة التي يظهر بها الموجود في

قائمة المركز المالي قيمته القابلة للاسترداد. وتمثل القيمة القابلة للاسترداد قيمة الموجود العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أوقيمة المنفعة في الموجود أيهما أكبر. القيمة العادلة للموجود هي القيمة التي من الممكن تبادل الموجود عندها ما بين أطراف على علم وراغبة بالتفاوض على أساس تجاري. وقيمة المنفعة في الموجود هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تولدها من الموجود.

- يتم الإعتراف بخسارة التدني مباشرة من ضمن الخسائر.
- عند عكس خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة, يتم زيادة القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي بالقيمة المعدّلة التقديرية للقيمة القابلة للاسترداد بحيث لا تزيد قيمة الزيادة نتيجة عكس خسارة التدني عن قيمة التكلفة التاريخية المستهلكة في حالة عدم الإعتراف بالتدني في السنوات السابقة. ويتم الإعتراف بعكس خسارة التدني مباشرة من ضمن الربح.

- **المخصصات**

- المخصصات هي إلتزامات حالية (قانونية أو إستنتاجية) ناتجة عن أحداث سابقة, ومن المحتمل تسوية هذه الإلتزامات وتقدير مبالغها بطريقة موثوقة. وتمثل القيمة المعترف بها كمخصص أفضل قيمة محتملة ولازمة من النفقات لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ قائمة المركز المالي.
- تراجع المخصصات وتعدل في تاريخ كل قائمة مركز مالي. إذا انعدمت إمكانية حصول تدفقات خارجية لتسوية المخصصات, يتم عكس المخصصات وتسجيلها كدخل.
- يتم إحتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الذين تقل مدة خدمتهم عن 5 سنوات بإحتساب شهر واحد عن كل عام أما الموظفين التي تزيد خدمتهم عن 5 سنوات ولغاية 10 سنوات فيتم إحتساب شهر ونصف عن كل عام, والموظفين الذين تزيد خدمتهم عن 10 سنوات فيتم إحتساب شهرين عن كل عام.
- صدر بالجريدة الرسمية خلال عام 2011 تعديل على نظام الخدمة المدنية رقم (30) لسنة 2007 وتعديلاته, وبموجبه تم إخضاع موظفي هيئة الأوراق المالية لأحكام هذا النظام إعتباراً من 1 كانون الثاني 2012. وينص النظام على صرف مكافأة نهاية الخدمة لموظفي الهيئة الذين كانوا يستحقونها بموجب التشريعات الخاصة بدوائرهم قبل نفاذ أحكام هذا النظام على أن تحسب هذه المكافأة وفقاً للتشريعات الخاصة بهم حتى تاريخ 31 كانون الأول 2011 وحسب التعليمات التي يصدرها مجلس الخدمة المدنية لهذه الغاية. بالتالي تم إيقاف العمل بمكافأة نهاية الخدمة إعتبارا من 1 كانون الثاني 2012.

- **الإعتراف بالإيرادات**

تقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المالي المستلم أو المستحق القبض.

- **عمولات التداول**

تستوفي الهيئة من كل من طرفي تداول الاوراق المالية في البورصة رسماً لقاء هذا التداول بنسبة خمسة بالعشرة آلاف من القيمة السوقية لحجم تداول.

- **رسوم إدراج الأوراق المالية**

تستوفي الهيئة رسم إدراج بواقع إثنان بالعشرة آلاف من القيمة الإسمية للأوراق المالية الصادرة داخل المملكة وإسناد القرض الصادرة من الشركات المساهمة العامة الأردنية على أن لا يزيد الرسم المستوفى على ألفي دينار لأي منهما. وتستوفي الهيئة رسماً مقطوعاً بواقع مائتان وخمسون ديناراً لقاء إصدار أسناد قرض من الحكومة أو أي من المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة أو البلديات.

- **رسوم تسجيل الأوراق المالية**

تستوفي الهيئة رسم تسجيل على النحو التالي:

- ثلاثة بالألف من القيمة الإسمية للأوراق المالية التي يتم إصدارها داخل المملكة، بإستثناء أسناد القرض، على أن لا يزيد الرسم المستوفى على خمسين ألف دينار.
- إثنان بالعشرة آلاف من القيمة الإسمية لإسناد القرض التي يتم إصدارها من الشركات المساهمة العامة الأردنية، على أن لا يزيد الرسم المستوفى على ثلاثة آلاف دينار.
- لا تستوفي الهيئة أي رسم لقاء تسجيل إسناد القرض التي يتم إصدارها من الحكومة أو أي من المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة أو البلديات.

- **إيرادات الفوائد**

يستحق إيراد الفائدة على أساس الزمن وبالرجوع إلى المبلغ الأصلي القائم وسعر الفائدة الفعال المستخدم.

3. نقد ونقد معادل

	2013 دينار أردني	2012 دينار أردني
حساب وديعة لدى البنك - دينار أردني (*)	4,412,558	7,547,094
حسابات جارية لدى البنوك - دينار أردني	4,765	3,765
المجموع	**4,417,323**	**7,550,859**

(*) إن الوديعة مربوطة لمدة شهر وتتراوح نسبة الفائدة عليها 5.5 - 5.75%.

4. إيرادات مستحقة غير مقبوضة

	2013 دينار أردني	2012 دينار أردني
إيرادات مستحقة غير مقبوضة	296,956	190,068
يطرح: مخصص إيرادات مستحقة غير مقبوضة		
مشكوك في تحصيلها (*)	(162,250)	(152,537)
الصافي	134,706	37,531

(*) فيما يلي حركة مخصص إيرادات مستحقة غير مقبوضة مشكوك في تحصيلها خلال السنة:

	2013 دينار أردني	2012 دينار أردني
الرصيد في بداية السنة	152,537	145,030
المكوّن خلال السنة	9,713	7,507
الرصيد في نهاية السنة	162,250	152,537

5. أرصدة مدينة أخرى

	2013 دينار أردني	2012 دينار أردني
ذمة بورصة عمّان	26,158	28,918
ذمة مركز إيداع الأوراق المالية	25,056	27,502
أخرى	14,564	1,647
مصاريف مدفوعة مقدماً	14,228	10,213
تأمينات مستردة	4,586	4,586
ذمم موظفين	1,512	3,408
سلفة عمل	1,072	1,072
مدفوع مقدماً لموردين	-	1,590
المجموع	87,176	78,936

6. قروض إسكان ممنوحة للموظفين

	2013			2012
	الجزء المتداول دينار أردني	الجزء غير المتداول دينار أردني	المجموع دينار أردني	المجموع دينار أردني
قروض ممنوحة	29,532	323,112	352,644	394,225
يطرح: مخصص قروض مشكوك في تحصيلها (*)	(1,476)	(55,771)	(57,247)	(55,770)
الصافي	28,056	267,341	295,397	338,455

(*) فيما يلي حركة مخصص قروض مشكوك في تحصيلها خلال السنة:

2012 دينار أردني	2013 دينار أردني	
54,294	55,770	الرصيد في بداية السنة
1,476	1,477	المكوّن خلال السنة
55,770	57,247	الرصيد في نهاية السنة

7. أرض مشروع المركز المالي الوطني الأردني

بناءً على قرار مجلس الوزراء الصادر في جلسته المنعقدة بتاريخ 3 تشرين الأول 2012، فقد تقرر الموافقة على نقل ملكية المبنى العائد لهيئة الأوراق المالية القائم على قطعة الأرض رقم (208) من الحوض رقم (8) من أراضي عمان البالغة مساحتها (15) دونماً و(285) متراً مربعاً من إسم هيئة الأوراق المالية إلى إسم خزينة المملكة الأردنية الهاشمية لأغراض وزارة المالية بموجب عقد بيع رسمي وبسعر رمزي. وبموجب قرار من مجلس المفوضين بتاريخ 6 آذار 2013 فقد تقرر الموافقة على نقل ملكية الأرض وتسوية الحسابات المتعلقة بمشروع مبنى المركز المالي الوطني الأردني بين البورصة والمركز والهيئة دون أن يترتب على ذلك دفع أي مبالغ من قبل وزارة المالية أو إعطاء إيصال مقبوضات مقابل ذلك، ونتج عن هذه التسوية أن ترتب على البورصة ذمة للهيئة بمبلغ (705.361) ديناراً أردنياً والتي تم تحصيلها خلال العام.

8. ممتلكات ومعدات

2013	أرض (*) دينار أردني	مبنى (*) دينار أردني	أجهزة وبرامج كمبيوتر دينار أردني	وسائط نقل دينار أردني	أجهزة مكتبية دينار أردني	أثاث دينار أردني	المجموع دينار أردني
الكلفة							
الرصيد في بداية السنة	287,483	2,879,757	1,343,684	469,567	119,305	184,248	5,284,044
إضافات	-	-	-	-	5,408	2,592	8,000
الرصيد في نهاية السنة	**287,483**	**2,879,757**	**1,343,684**	**469,567**	**124,713**	**186,840**	**5,292,044**
الإستهلاك المتراكم							
الرصيد في بداية السنة	-	1,305,466	1,251,458	391,693	72,519	158,342	3,179,478
إستهلاكات (*)	-	115,190	73,518	24,944	9,474	7,158	230,284
أجهزة وبرامج	-	1,420,656	1,324,976	416,637	81,993	165,500	3,409,762
الصافي	287,483	1,459,101	18,708	52,930	42,720	21,340	1,882,282
2012							
الكلفة							
الرصيد في بداية السنة	287,483	2,879,757	1,343,684	469,567	111,718	184,248	5,276,457
إضافات	-	-	-	-	7,587	-	7,587
الرصيد في نهاية السنة	**287,483**	**2,879,757**	**1,343,684**	**469,567**	**119,305**	**184,248**	**5,284,044**
الإستهلاك المتراكم							
الرصيد في بداية السنة	-	1,189,963	1,153,843	365,722	63,141	150,324	2,922,993
إستهلاكات (*)	-	115,503	97,615	25,971	9,378	8,018	256,485
الرصيد في نهاية السنة	**-**	**1,305,466**	**1,251,458**	**391,693**	**72,519**	**158,342**	**3,179,478**
الصافي	**287,483**	**1,574,291**	**92,226**	**77,874**	**46,786**	**25,906**	**2,104,566**

(*) تتمثل بنود المبنى والأرض المبينة أعلاه حصة هيئة الأوراق المالية بنسبة 47% في ملكية مبنى مشترك يضم هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية. علماً بأن المبنى والأرض المقام عليها المبنى مسجلة بإسم هيئة الأوراق المالية.

9. أرصدة دائنة أخرى

2012 دينار أردني	2013 دينار أردني	
196,193	185,450	إيرادات مقبوضة مقدماً
135,102	117,566	أمانات
19,599	24,840	أمانات ضريبة دخل
47,491	8,213	مصاريف مستحقة
766	1,017	أمانات طوابع / وزارة المالية
5,311	-	أمانات صندوق الرعاية الطبية لموظفي الهيئة
404,462	337,086	المجموع

10. مخصص تعويض نهاية الخدمة

2012 دينار أردني	2013 دينار أردني	
3,392,092	201,492	الرصيد في بداية السنة
210,000	-	المكون خلال السنة
(3,400,600)	(166,175)	المدفوع خلال السنة
201,492	35,317	الرصيد في نهاية السنة

11. إيرادات أخرى بالصافي

2012 دينار أردني	2013 دينار أردني	
8,987	37,074	أخرى
(716)	150	فوائد قروض الإسكان
5,500	-	منح
13,771	**37,224**	**المجموع**

12. مصاريف إدارية

2012 دينار أردني	2013 دينار أردني	
1,886,587	1,860,589	رواتب وأجور وملحقاتها
256,485	230,284	إستهلاكات
185,336	180,037	مساهمة الهيئة في الضمان الإجتماعي
141,531	150,264	كهرباء ومياه
104,046	105,193	صيانة
55,680	53,128	أتعاب مهنية
31,709	23,747	إشتراكات
26,975	21,875	محروقات
7,736	20,377	سفر وتنقلات
18,024	20,187	أمن وحماية
18,347	19,393	مساهمة الهيئة في صندوق إدخار موظفي الهيئة
23,377	16,771	إتصالات
16,847	15,664	نظافة
14,651	11,565	قرطاسية ومطبوعات

	2013 دينار أردني	2012 دينار أردني
مصروف إيرادات مستحقة غير مقبوضة وقروض ممنوحة للموظفين مشكوك في تحصيلها	11,189	8,983
تأمين	9,449	8,249
متفرقة	8,548	6,825
تدريب	7,879	16,489
مكافآت لغير الموظفين	5,650	-
ضيافة	5,009	5,474
ملابس مستخدمين	4,302	2,151
دعاية وإعلان	1,818	-
المجموع	**2,782,918**	**2,835,502**

13. كتاب دائرة الشؤون القانونية

كما جاء في كتاب دائرة الشؤون القانونية، يوجد قضايا مقامة من الهيئة على الغير بتاريخ قائمة المركز المالي بمبلغ 38.699 دينار أردني. وقضايا مقامة من الغير على الهيئة وأطراف أخرى بقيمة 44.258.505 ديناراً أردنياً منها قضايا ما زالت منظورة أمام المحاكم المختصة بقيمة 43.726.305 ديناراً أردنياً وقضايا موقوفة بقيمة 525.000 دينار أردني وقضايا تم إسقاطها بقيمة 7.200 دينار أردني.

14. إدارة المخاطر

أ.مخاطرة رأس المال (حقوق الملكية)

يتم التحكم بالإحتياطيات والفائض المحتفظ به لضمان استمرارية الأعمال وزيادة العوائد من خلال تحقيق التوازن الأمثل بين حقوق الملكية والديون.

ب.مخاطرة سعر الصرف

- هي المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغير في سعر الصرف الأجنبي.
- تنشأ مخاطرة سعر الصرف نتيجة لتنفيذ معاملات تجارية بالعملات الأجنبية مما يفرض نوعاً من المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار صرف هذه العملات خلال السنة.
- تتم إدارة هذه المخاطر عن طريق إجراءات خاصة بأسعار الصرف الأجنبي.
- إن المنشأة غير معرضة لمخاطرة سعر الصرف.

ج.مخاطرة سعر الفائدة

- هي المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الفائدة في السوق.
- تنشأ مخاطرة سعر الفائدة للأدوات المالية نتيجة للتغيرات بأسعار الفائدة السوقية الناجمة عن عمليات الإيداع في البنوك.
- تتم إدارة المخاطر عن طريق المحافظة على الجمع ما بين أرصدة أسعار الفائدة المتقلبة والثابتة خلال السنة المالية بطريقة ملائمة.
- يوضح الجدول التالي حساسية الربح أو الخسارة وحقوق الملكية للتغير في أسعار الفوائد التي تتقاضاها المنشأة على ودائعها لدى البنوك:

كما في 31 كانون الأول 2013	التغير في الفائدة %	الأثر على الربح (الخسارة) وحقوق الملكية دينار أردني
الودائع لدى البنوك	0.5	± 22.062

د.مخاطرة السعر الأخرى

- هي المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق (باستثناء تلك الناجمة عن مخاطرة سعر الفائدة أو مخاطرة سعر الصرف) سواء تسبب في هذه التغيرات عوامل خاصة بالأداة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها، أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق.
- تنشأ مخاطر السعر الأخرى للأدوات المالية نتيجة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.
- إن المنشأة غير خاضعة لمخاطرة السعر الأخرى.

هـ.مخاطر الائتمان

- هي المخاطرة الناتجة عن الخسارة المالية من عدم قدرة طرف أداة المالية من القيام بتنفيذ إلتزاماته.
- يتم مراقبة معدلات الائتمان بانتظام للجهات المدينة وحجم المعاملات مع هذه الجهات خلال السنة.
- يتم تقييم الائتمان بصورة مستمرة من ناحية الأوضاع و الظروف الاقتصادية للجهة المدينة.
- تمثل القيم التي تظهر بها الموجودات المالية في القوائم المالية الحد الأقصى من نسب التعرض لمخاطر الائتمان, بدون الأخذ بعين الاعتبار قيمة أي ضمانات تم الحصول عليها.

و.مخاطر السيولة

- هي مخاطرة عدم القدرة على سداد الإلتزامات المالية التي تمت تسويتها من خلال تسليم نقد أو موجود مالي آخر.
- تتم إدارة مخاطرة السيولة عن طريق الرقابة على التدفقات النقدية ومقارنتها مع تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.
- يوضح الجدول التالي تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية كما في 31 كانون أول:

الوصف	أقل من سنة		سنة واحدة فاكثر	
	2013 دينار أردني	2012 دينار أردني	2013 دينار أردني	2012 دينار أردني
الموجودات المالية:				
نقد ونقد معادل	4,417,323	7,550,859	-	-
أرصدة مدينة أخرى	65,448	67,133	-	-
قروض إسكان ممنوحة للموظفين	28,056	28,370	267,341	310,085
المجموع	4,510,827	7,646,362	267,341	310,085
المطلوبات المالية:				
أرصدة دائنة أخرى	151,636	208,269	-	-
سلفة بورصة عمان	-	1,654,100	-	-
المجموع	151,636	1,862,369	-	-

15. معايير وتفسيرات أصدرت ولم تصبح سارية المفعول بعد

لغاية تاريخ القوائم المالية، تم إصدار المعايير والتفسيرات التالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي لم تصبح سارية المفعول بعد:

رقم المعيار أو التفسير	البيان	تاريخ النفاذ
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (10و12) ومعيار المحاسبة الدولي (27) - تعديلات	المنشآت الإستثمارية	1 كانون ثاني 2014 أو بعد
معيار المحاسبة الدولي (32) - تعديلات	«الأدوات المالية: العرض» - تقاص الموجودات والمطلوبات المالية.	1 كانون ثاني 2014 أو بعد
معيار المحاسبة الدولي (36) - تعديلات	« التدني في الموجودات» - الإفصاح عن القيمة القابلة للاسترداد للموجودات غير المالية	1 كانون ثاني 2014 أو بعد
معيار المحاسبة الدولي (39) - تعديلات	«الأدوات المالية: الإعتراف والقياس» - تجديد المشتقات وإستمرار محاسبة التحوط	1 كانون ثاني 2014 أو بعد
تفسير لجنة معايير التقارير (21) - جديد	إستيفاء الرسوم	1 كانون ثاني 2014 أو بعد

وباعتقاد الإدارة لا يمكن أن يكون لتبني هذه المعايير وتفسيراتها في الفترات الحالية أو المستقبلية أثر مالي ملموس على القوائم المالية.

16. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف أرصدة 2012 لجعلها تتطابق مع التصنيف المستخدم في 2013.

الحسابات الختامية

الملاحق

ملحق رقم (1) : جداول الإصدارات الأولية

ملحق ب: جداول بأسماء الأشخاص المخالفين لأحكام قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002 والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه. والذين تم اتخاذ التدابير المناسبة بحقهم من قبل الهيئة.

جدول رقم (1): الشركات التي قامت بزيادة راسمالها عن طريق رسملة الارباح المدورة وعلاوة الاصدار والاحتياطيات خلال عام 2013

الرقم	اسم الشركة	عدد الاسهم المصدرة	قيمة الاسهم المصدرة	راس المال بعد الزيادة	تاريخ موافقة الهيئة	تاريخ حق المساهم
1	بنك المال الاردني	15,000,000	15,000,000	165,000,000	24/04/2013	08/05/2013
2	بنك الاتحاد	10,000,000	10,000,000	110,000,000	28/05/2013	11/06/2013
3	البنك الاهلي	15,000,000	15,000,000	165,000,000	11/06/2013	25/06/2013
4	الشرق العربي للتامين	1,310,750	1,310,750	20,035,750	28/05/2013	11/06/2013
5	الاقبال للاستثمار	5,000,000	5,000,000	25,000,000	26/03/2013	09/04/2013
6	كهرباء اربد	2,000,000	2,000,000	8,000,000	25/06/2013	09/07/2013
7	المتكاملة للمشاريع المتعددة	1,000,000	1,000,000	5,250,000	23/07/2013	06/08/2013
8	المقايضة للنقل والاستثمار	1,815,000	1,815,000	13,915,000	05/08/2013	19/08/2013
9	الخطوط البحرية الوطنية الاردنية	2,925,000	2,925,000	15,000,000	04/06/2013	18/06/2013
10	الصناعات والكبريت الاردنية	2,500,000	2,500,000	3,000,000	01/05/2013	15/05/2013
11	مصفاة البترول الاردنية	8,000,000	8,000,000	40,000,000	28/05/2013	11/06/2013
12	العربية لصناعة المبيدات والادوية البيطرية	1,400,000	1,400,000	12,000,000	11/06/2013	25/06/2013
	المجموع الاجمالي	**65,950,750**	**65,950,750**			

جدول رقم (2): الاسهم التي تم اصدارها في اعوام سابقة وتم تغطيتها في عام 2013

الرقم	اسم الشركه	سعر الإصدار	عدد الأسهم المغطاة	قيمة الأسهم المغطاة	موافقة الهيئه
1	البنك التجاري الأردني/بيع من خلال السوق	1.00	6,657,821	6,657,821	05/11/2012
2	شركة المجموعة العربية الاردنية للتامين /عرض غيرعام تخصيصها لعدد من مساهمي الشركة	0.41	2,287,000	926,235	13/11/2012
المجموع			**8,944,821**	**7,584,056**	

جدول رقم (3) : الإصدارات الأولية للشركات المساهمة العامة القائمة التي زادت رأسمالها عن طريق الاكتتاب الخاص ورسملة الديون والاندماج خلال عام 2013

اسم الشركه	عدد الاسهم المعروضة	طريقة تغطية اسهم الزيادة	سعر الإصدار	عدد الأسهم المغطاة	قيمة الأسهم المغطاة	موافقة الهيئه
شركة زارة للاستثمار	3,256,589	تغطية اسهم غير مكتتب بها عن طريق العرض غيرعام تخصيصها للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	1.00	3,256,589	3,256,589	15/01/2013
الاردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	2,000,000	تغطية اسهم الزيادة في راسمال الشركة غير المكتتب به عن طريق العرض غير العام تخصيصها لشركة حمودة اخوان للتجارة والاستثمار	0.50	2,000,000	1,000,000	03/01/2013

اسم الشركه	عدد الاسهم المعروضة	طريقة تغطية اسهم الزيادة	سعر الإصدار	عدد الأسهم المغطاة	قيمة الأسهم المغطاة	موافقة الهيئه
	2,000,000	تغطية اسهم الزيادة في راسمال الشركة غير المكتتب به عن طريق العرض غير العام تخصيصها لشركة حمودة اخوان للتجارة والاستثمار	0.50	2,000,000	1,000,000	02/04/2013
	2,000,000	تغطية اسهم الزيادة في راسمال الشركة غير المكتتب به عن طريق العرض غير العام تخصيصها لشركة حمودة اخوان للتجارة والاستثمار	0.50	2,000,000	1,000,000	25/06/2013
نوبار للتجارة والاستثمار	1,000,000	عرض عام لمساهمي الشركة	1.00	600,070	600,070	03/01/2013
شركة االضامنون العرب	1,500,000	عرض غيرعام تخصيصها لعدد من مساهمي الشركة	0.33	1,500,000	495,000	29/01/2013
الشركة الصناعية التجارية الزراعية (الانتاج) تسجيل اسهم الزيادة الناتج عن اندماج مع شركة السلفوكيماويات وتخصيصها لمساهمي شركة السلفوكيماويات	4,956,389	تسجيل اسهم الزيادة الناتج عن اندماج مع شركة السلفوكيماويات وتخصيصها لمساهمي شركة السلفوكيماويات	1.00	4,956,389	4,956,389	12/05/2013

اسم الشركه	عدد الاسهم المعروضة	طريقة تغطية اسهم الزيادة	سعر الإصدار	عدد الأسهم المغطاة	قيمة الأسهم المغطاة	موافقة الهيئه
وادي الشتا للاستثمارات السياحية	1,565,090	تغطية الاسهم غير المكتتب بها عن طريق عرض عام لمساهمي الشركة بنشرة اصدار	0.68	1,012,116	688,239	28/05/2013
	552,974	زيادة راسمالها عن طريق تغطية الاسهم غير المكتتب بها وتخصيصها للمساهم شركة عين عين سين هولدنغ	0.68	552,974	376,022	17/09/2013
شركة االركائز للاستثمار	2,500,000	زيادة راسمالها عن طريق العرض غيرالعام عن طريق تخصيصها لشركة الجزيرة وعبد الهادي	1.00	2,500,000	2,500,000	23/07/2013
شركة سبا لسكب المعادن	144,000	زيادة راسمالها عن طريق العرض غيرعام لمساهمي الشركة (لكون عدد مساهمي الشركة اقل من ثلاثين شخص)	1.00	112,515	112,515	17/09/2013
دار الغذاء	6,000,000	عرض عام لمساهمي الشركة	1.00	4,413,124	4,413,124	01/10/2013

اسم الشركه	عدد الاسهم المعروضة	طريقة تغطية اسهم الزيادة	سعر الإصدار	عدد الأسهم المغطاة	قيمة الأسهم المغطاة	موافقة الهيئه
شركة القرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتية	5,000,000	زيادة راسمالها عن طريق العرض غيرالعام لطارق الحسن (4.5) مليون سهم وشركة انجاز للتموين والتوزيع (.5) مليون سهم	0.78	5,000,000	3,890,000	05/11/2013
شركة مصانع الاتحاد لانتاج التبغ والسجائر تسجيل اسهم الزيادة الناتج عن اندماج مع شركة الاتحاد للصناعات المتطورة وتخصيصها لمساهمي شركة الاتحاد للصناعات المتطورة	83,657	تسجيل اسهم الزيادة الناتج عن اندماج مع شركة الاتحاد للصناعات المتطورة وتخصيصها لمساهمي شركة الاتحاد للصناعات المتطورة	1.00	83,657	83,657	03/12/2013
شركة حدائق بابل المعلقة للاستثمارات	1,500,000	زيادة راسمالها عن طريق العرض غيرالعام لشركة قعورا للاستثمار	1.00	1,500,000	1,500,000	27/11/2013
شركة انجاز للتنمية والمشاريع المتعددة	11,500,000	زيادة راسمالها عن طريق العرض غيرالعام للمساهم زياد المناصير	1.09	11,500,000	12,523,500	27/11/2013
المجموع	**45,558,699**			**42,987,434**	**38,395,105**	

جدول رقم (4): الشركات التي قامت بطرح اسناد قرض خلال عام 2013

اسم الشركه	تاريخ الاصدار	عدد الاسناد المغطاه	قيمة الاسناد المغطاة	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	موافقة الهيئة
الرهن العقاري /اسناد	24/01/2013	5000	5,000,000	23/01/2014	%6.75	17/04/2012
الرهن العقاري /اسناد	19/03/2013	15000	15,000,000	19/03/2018	%9.00	17/04/2012
الرهن العقاري /اسناد	14/04/2013	8000	8,000,000	14/04/2014	%6.50	17/04/2012
الرهن العقاري /اسناد	29/04/2013	2500	2,500,000	29/04/2014	%5.50	17/04/2012
الرهن العقاري /اسناد	19/05/2013	10000	10,000,000	19/05/2014	%5.80	05/03/2013
الرهن العقاري /اسناد	22/05/2013	3000	3,000,000	22/05/2014	%5.60	05/03/2013
التسهيلات التجارية الاردنية	19/05/2013	200	5,000,000	19/05/2018	%10.00	01/05/2013
الرهن العقاري /اسناد	23/06/2013	5000	5,000,000	23/06/2016	%6.50	05/03/2013
الرهن العقاري /اسناد	01/07/2013	5000	5,000,000	01/07/2015	%6.50	05/03/2013
الرهن العقاري /اسناد	07/07/2013	5000	5,000,000	07/07/2014	%5.60	05/03/2013
الرهن العقاري /اسناد	17/07/2013	5000	5,000,000	17/07/2014	%6.15	05/03/2013
الرهن العقاري /اسناد	30/07/2013	5000	5,000,000	30/07/2014	%6.15	05/03/2013
الرهن العقاري /اسناد	26/12/2013	8000	8,000,000	24/12/2015	%5.55	05/03/2013
المجموع الإجمالي		**76,700**	**81,500,000**			

جدول رقم (5) : لاوراق المالية المسجلة لدى الهيئة خلال عام 2013 الصادرة عن الحكومة او بكفالتها ومن خلال البنك المركزي بالدينار.

الجهة المصدرة	رقم الاصدار	القيمة الاسمية	تاريخ الاصدار	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	تاريخ موافقة الهيئة
أذونات الخزينة	2012/22	60,000,000	20/12/2012	20/12/2013	%6.75	15/01/2013
سندات الخزينة	2012/66	60,000,000	17/12/2012	17/12/2015	%8.60	15/01/2013
سندات الخزينة	2012/67	60,000,000	24/12/2012	24/12/2014	%7.95	15/01/2013
سندات الخزينة	2012/68	60,000,000	30/12/2012	30/12/2015	%8.60	15/01/2013
سندات الخزينة	2013/1	60,000,000	17/01/2013	17/01/2015	%7.95	12/02/2013
أذونات الخزينة	2013/1	70,000,000	27/01/2013	27/01/2014	%6.75	12/02/2013
سندات الخزينة	2013/2	80,000,000	22/01/2013	22/01/2015	%7.95	26/02/2013
سندات الخزينة	2013/4	60,000,000	31/01/2013	31/01/2016	%8.60	26/02/2013
سندات الخزينة	2013/5	60,000,000	05/02/2013	05/02/2015	%7.95	26/02/2013
سندات الخزينة	2013/6	50,000,000	07/02/2013	07/02/2016	%8.60	26/02/2013
سندات الخزينة	2013/7	60,000,000	11/02/2013	11/02/2016	%8.60	26/02/2013
سندات الخزينة	2013/3	70,000,000	29/01/2013	29/01/2015	%7.95	19/02/2013
أذونات الخزينة	2013/2	50,000,000	14/02/2013	14/02/2014	%6.75	05/03/2013
		80,000,000	18/02/2013	18/02/2015	%7.95	05/03/2013
سندات الخزينة	2013/9	65,000,000	20/02/2013	20/02/2016	%8.60	12/03/2013
أذونات الخزينة	2013/3	70,000,000	26/02/2013	26/02/2014	%6.75	19/03/2013
سندات الخزينة	2013/10	70,000,000	04/03/2013	04/03/2016	%8.60	19/03/2013
سندات الخزينة	2013/11	75,000,000	07/03/2013	07/03/2016	%8.58	26/03/2013
سندات الخزينة	2013/12	75,000,000	11/03/2013	11/03/2016	%8.55	02/04/2013
سندات الخزينة	2013/13	75,000,000	13/03/2013	13/03/2016	%8.50	02/04/2013
سندات الخزينة	2013/14	75,000,000	17/03/2013	17/03/2016	%8.44	02/04/2013
سندات الخزينة	2013/15	75,000,000	19/03/2013	19/03/2016	%8.39	03/04/2013
سندات الخزينة	2013/16	75,000,000	21/03/2013	21/03/2016	%8.33	09/04/2013

الجهة المصدرة	رقم الاصدار	القيمة الاسمية	تاريخ الاصدار	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	تاريخ موافقة الهيئة
سندات الخزينة	2013/17	75,000,000	25/03/2013	25/03/2016	%8.19	09/04/2013
سندات الخزينة	2013/18	75,000,000	27/03/2013	27/03/2016	%7.96	16/04/2013
سندات الخزينة	2013/19	75,000,000	31/03/2013	31/03/2016	%7.77	24/04/2013
سندات الخزينة	2013/20	50,000,000	04/04/2013	04/04/2015	%6.95	24/04/2013
سندات الخزينة	2013/21	50,000,000	08/04/2013	08/04/2015	%6.79	24/04/2013
سندات الخزينة	2013/22	75,000,000	10/04/2013	10/04/2015	%6.60	01/05/2013
سندات الخزينة	2013/23	75,000,000	17/04/2013	17/04/2016	%6.98	12/05/2013
سندات الخزينة	2013/25	75,000,000	24/04/2013	24/04/2018	%7.59	12/05/2013
أذونات الخزينة	2013/4	75,000,000	15/04/2013	15/04/2014	%5.35	12/05/2013
سندات الخزينة	2013/26	50,000,000	28/04/2013	28/04/2018	%6.04	21/05/2013
سندات الخزينة	2013/27	75,000,000	30/04/2013	30/04/2016	%6.52	21/05/2013
سندات الخزينة	2013/28	50,000,000	08/05/2013	08/05/2018	%7.47	28/05/2013
سندات سلطة المياه	56	30,000,000	12/05/2013	12/05/2016	%6.66	28/05/2013
سندات الخزينة	2013/29	50,000,000	15/05/2013	15/05/2016	%6.51	11/06/2013
سندات الخزينة	2013/30	50,000,000	20/05/2013	20/05/2016	%6.52	11/06/2013
سندات الخزينة	2013/31	50,000,000	26/05/2013	26/05/2016	%6.50	11/06/2013
سندات الخزينة	2013/32	50,000,000	29/05/2013	29/05/2016	%6.53	11/06/2013
سندات الخزينة	2013/33	50,000,000	02/06/2013	02/06/2018	%7.48	18/06/2013
سندات سلطة المياه	57	15,000,000	06/06/2013	06/06/2018	%7.68	18/06/2013
سندات سلطة المياه	58	12,000,000	13/06/2013	13/06/2018	%7.70	02/07/2013
سندات الخزينة	2013/34	50,000,000	10/06/2013	10/06/2018	%7.56	02/07/2013
سندات الخزينة	2013/35	50,000,000	18/06/2013	18/06/2016	%6.55	02/07/2013

الجهة المصدرة	رقم الاصدار	القيمة الاسمية	تاريخ الاصدار	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	تاريخ موافقة الهيئة
سندات الخزينة	2013/36	50,000,000	24/06/2013	24/06/2015	%6.13	09/07/2013
سندات سلطة المياه	59	20,000,000	30/06/2013	30/06/2018	%7.79	23/07/2013
سندات الخزينة	2013/37	50,000,000	02/07/2013	02/07/2016	%6.69	30/07/2013
سندات الخزينة	2013/38	50,000,000	08/07/2013	08/07/2015	%6.35	30/07/2013
سندات الخزينة	2013/40	50,000,000	17/07/2013	17/07/2016	%6.75	30/07/2013
سندات الخزينة	2013/39	50,000,000	11/07/2013	11/07/2018	%7.70	26/08/2013
سندات الخزينة	2013/41	50,000,000	24/07/2013	24/07/2015	%6.40	26/08/2013
أذونات الخزينة	2013/5	50,000,000	21/07/2013	21/07/2014	%5.54	26/08/2013
أذونات الخزينة	2013/6	50,000,000	28/07/2013	28/07/2014	%5.65	26/08/2013
أذونات الخزينة	2013/8	50,000,000	01/08/2013	01/08/2014	%5.77	26/08/2013
سندات الخزينة	2013/42	50,000,000	06/08/2013	06/08/2018	%7.70	03/09/2013
سندات الخزينة	2013/44	50,000,000	19/08/2013	19/08/2015	%6.11	03/09/2013
أذونات الخزينة	2013/7	50,000,000	30/07/2013	30/07/2014	%5.74	03/09/2013
سندات الخزينة	2013/43	50,000,000	14/08/2013	14/08/2016	%6.54	10/09/2013
سندات الخزينة	2013/45	50,000,000	22/08/2013	22/08/2018	%7.32	17/09/2013
سندات الخزينة	2013/46	50,000,000	26/08/2013	26/08/2018	%7.25	17/09/2013
سندات الخزينة	2013/47	50,000,000	03/09/2013	03/09/2016	%6.49	24/09/2013
سندات الخزينة	2013/48	75,000,000	08/09/2013	08/09/2016	%6.46	24/09/2013
سندات سلطة المياه	60	20,000,000	29/08/2013	29/08/2015	%6.10	24/09/2013
سندات الخزينة	2013/49	75,000,000	11/09/2013	08/09/2016	%6.45	01/10/2013
سندات الخزينة	2013/50	50,000,000	16/09/2013	16/09/2016	%6.44	01/10/2013
سندات الخزينة	2013/51	50,000,000	18/09/2013	18/09/2016	%6.40	23/10/2013
سندات الخزينة	2013/52	50,000,000	23/09/2013	23/09/2018	%7.18	23/10/2013
سندات الخزينة	2013/53	50,000,000	25/09/2013	25/09/2018	%7.13	23/10/2013

الجهة المصدرة	رقم الاصدار	القيمة الاسمية	تاريخ الاصدار	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	تاريخ موافقة الهيئة
سندات الخزينة	2013/54	50,000,000	30/09/2013	30/09/2016	%6.35	23/10/2013
سندات الخزينة	2013/55	75,000,000	02/10/2013	02/10/2015	%5.93	23/10/2013
سندات الخزينة	2013/56	50,000,000	06/10/2013	06/10/2016	%6.03	23/10/2013
سندات الخزينة	2013/57	75,000,000	08/10/2013	08/10/2016	%6.15	23/10/2013
سندات الخزينة	2013/58	50,000,000	10/10/2013	10/10/2016	%6.10	12/11/2013
سندات الخزينة	2013/59	50,000,000	22/10/2013	22/10/2015	%5.80	12/11/2013
سندات الخزينة	2013/60	75,000,000	24/10/2013	24/10/2018	%6.85	12/11/2013
سندات الخزينة	2013/61	50,000,000	29/10/2013	29/10/2015	5.45%	19/11/2013
سندات سلطة المياه	61	40,000,000	31/10/2013	31/10/2016	%5.89	19/11/2013
سندات الخزينة	2013/62	70,000,000	05/11/2013	05/11/2016	%5.69	26/11/2013
سندات سلطة المياه	62	43,000,000	10/11/2013	10/11/2016	%5.72	26/11/2013
سندات الخزينة	2013/63	50,000,000	14/11/2013	14/11/2018	%6.75	26/11/2013
سندات الخزينة	2013/66	50,000,000	25/11/2013	25/11/2016	%5.42	10/12/2013
سندات الخزينة	2013/64	75,000,000	19/11/2013	19/11/2015	%5.23	23/12/2013
سندات الخزينة	2013/65	75,000,000	21/11/2013	21/11/2015	%5.16	23/12/2013
أذونات الخزينة	2013/9	50,000,000	28/11/2013	28/11/2014	%4.28	23/12/2013
المجموع الاجمالي التراكمي لنهاية كانون الأول		4,860,000,000				

جدول رقم (6): الاوراق المالية المسجلة لدى الهيئة خلال عام 2013 الصادرة عن الحكومة او بكفالتها ومن خلال البنك المركزي بالدولار.

الرقم	رقم الاصدار	القيمة الاسمية بالدولار	القيمة الاسمية بالدينار	تاريخ الاصدار	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	تاريخ موافقة الهيئة
1	2013/1	500,000,000	353,650,000	21/02/2013	21/02/2016	%4.25	23/10/2013
2	2013/2	650,000,000	459,745,000	05/08/2013	05/08/2016	%4.75	23/10/2013
المجموع الاجمالي التراكمي لنهاية كانون الأول		**1,150,000,000**	**813,395,000**				

ملحق رقم (2) : جداول المخالفات المرتكبة وانواعها والاجراءات المتخذة بحق المخالفين

جدول رقم (1): الشركات التي خالفت القانون بما يتعلق بمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية بصورة غير منتظمة.

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	شركة الأمل للاستثمارات المالية	فرض غرامة مالية.[1]
2	شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية	- توجيه تنبيه - قيد في السجل. - التأكيد على الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه.
3	شركة بيت الاستثمار العالمي	التأكيد على الالتزام بالقانون والتعليمات.

1.كررت الشركة المخالفة مرتين

جدول رقم (2): شركات الخدمات المالية التي خالفت تعليمات التمويل على الهامش

الرقم	المخالفون	الجزاءات
-1	شركة المجموعة الأولى للاستثمار.[1]	توجيه تنبيه. قيد في السجل.
-2	الشركة الوطنية للخدمات المالية (أوراق للاستثمار).[2]	توجيه تنبيه. قيد في السجل
-3	شركة الإيمان للاستثمارات المالية.[3]	توجيه تنبيه. قيد في السجل
-4	شركة ملتقى التداول (شركة صاحبات الأعمال لتداول الأوراق المالية سابقاً). [4]	توجيه تنبيه. قيد في السجل
-5	شركة الأهلي للوساطة المالية. [5]	توجيه تنبيه. قيد في السجل
-6	شركة النخبة للخدمات المالية. [6]	توجيه تنبيه. قيد في السجل
-7	شركة الموارد للوساطة المالية.[7]	توجيه تنبيه. قيد في السجل
-8	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية.	توجيه تنبيه. قيد في السجل

كررت الشركة المخالفة مرتين.

(1): كررت الشركة المخالفة مرتين.

(2): كررت الشركة المخالفة مرتين.

(3): كررت الشركة المخالفة مرتين

(4): كررت الشركة المخالفة مرتين.

(5): كررت الشركة المخالفة مرتين.

(6): كررت الشركة المخالفة مرتين.

جدول رقم (3): شركات الخدمات المالية التي لم تقم بتزويد الهيئة بالتقرير السنوي أو النصف السنوي خلال المدة القانونية

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	شركة الأصدقاء للوساطة والاستثمارات المالية .	توجيه تنبيه. قيد في السجل.
2	شركة أموال للخدمات والوساطة المالية. (اندماج للوساطة المالية سابقاً)	فرض غرامة. قيد في السجل.
3	شركة الصقر العربي لبيع وشراء الأوراق المالية.[1]	فرض غرامة. قيد في السجل.

(1): كررت الشركة المخالفة مرتين

جدول رقم (4): شركات الخدمات المالية التي خالفت معايير الملاءة

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية .	فرض غرامة. قيد في السجل.

جدول رقم (5): شركات الخدمات المالية التي خالفت تعليمات مكافحة غسل الأموال

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	شركة الأمل للاستثمارات المالية.	التأكيد بضرورة الالتزام بالتعليمات.
2	شركة أموال للخدمات والوساطة المالية.	التأكيد على الالتزام بأحكام التعليمات.

جدول رقم (6): الوسيط والأشخاص المرتبطين به الذين خالفوا التعليمات وذلك بالتداول من خلال وسيط اخر .

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	خليل مكرم خليل العلمي.	- توجيه تنبيه. - قيد في السجل. - التأكيد على الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات.

جدول رقم (7): شركة الخدمات المالية التي خالفت تعليمات الترخيص فيما يتعلق بمهام المدير التنفيذي وهيئة المديرين وعدم تمكين ضابط الامتثال من القيام بمهامه.

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	شركة الأمل للاستثمارات المالية	توجيه تنبيه

جدول رقم (8) : شركة الوساطة المالية التي خالفت تعميم الهيئة المتعلق بأنظمة الوساطة والأنظمة المحاسبية.

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	شركة الأمل للاستثمارات المالية	فرض غرامة مالية

جدول رقم (9): شركة الوساطة التي خالفت التعميم الذي يوجب إيراد عبارة : يصرف للمستفيد الأول فقط على الشيكات المصدرة من قبلها.

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	شركة الأمل للاستثمارات المالية	فرض غرامة مالية

جدول رقم (10) : شركات الوساطة المالية التي خالفت قرار مجلس المفوضين

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	الشركة الأردنية السعودية الإماراتية للاستثمارات المالية.	- فرض غرامة مالية. - قيد في السجل. - التأكيد على الالتزام بالقرارات الصادرة عن مجلس المفوضين.

جدول (11): شركة الوساطة المالية التي خالفت التعليمات بعدم دفع المبلغ المستحق لشركة تدقيق الحسابات.

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	شركة الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير	- غرامة مالية - وقيد في السجل

جدول رقم (12): الشركة المساهمة العامة التي لم تقم بمراعاة مصالح جميع مساهمي الشركة عند اتخاذ قرار بيع وشراء أسهم الخزينة

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	شركة الاتحاد لتطوير الأراضي	- فرض غرامه - وقيد في السجل. - التأكيد على ضرورة الالتزام بالقانون والأنظمة والقرارات.

جدول رقم (13): الشركة المساهمة العامة التي لم تقم بالالتزام بحصر ملكية الإسناد بالبنك التجاري الأردني

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	شركة البنك التجاري الأردني	- فرض غرامه - وقيد في السجل. - التأكيد على ضرورة الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات.

جدول رقم (14): الشركة المساهمة العامة التي لم تقم باستكمال إجراءات تسجيل وإصدار إسناد قرض وتقديم بيانات غير صحيحة ومضلله.

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	شركة الركائز للاستثمار	- فرض غرامه - وقيد في السجل. - التأكيد على ضرورة الالتزام بالقانون والأنظمة والقرارات والتعليمات.

جدول رقم (15): شركة الخدمات المالية التي قامت بممارسة الخداع والتضليل والأعمال المحظورة وعدم الالتزام بشروط منح الترخيص

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	شركة أمان للأوراق المالية	- فرض غرامه مالية - وقيد في السجل.

جدول رقم (16): الشركة المساهمة العامة التي قامت بتقديم بيانات غير صحيحة أو مضللة

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	الشركة الوطنية لصناعات الألمنيوم	- فرض غرامه مالية - وقيد في السجل.

جدول رقم (17): الشركة المساهمة العامة التي لم تقم بالتقدم بطلب تسجيل أوراق مالية لدى الهيئة وعدم الإفصاح عن قرارات مجلس الإدارة الهامة المتعلقة بإصدار أوراق مالية جديدة.

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	شركة المستثمرون العرب المتحدون	- فرض غرامه مالية - وقيد في السجل.

جدول رقم (18) : شركة تدقيق الحسابات التي لم تقم بإعتماد معايير التدقيق الدولية لغايات تدقيق الحسابات

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	شركة القواسمي وشركاه (KPMG)	فرض غرامه مالية

جدول رقم (19):الشركة المساهمة العامة التي قامت بتقديم بيانات غير صحيحة أو مضللة وعدم الإفصاح عن الصفقات الكبيرة التي تعقدها الشركة وعدم الإفصاح عن توقف الشركة أو احد فروعها أو مصانعها أو الشركات التابعة لها عن العمل وعدم إعداد البيانات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية.

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	شركة النموذجية للمطاعم	فرض غرامة مالية

جدول رقم (20): شركات الخدمات المالية التي لم تقم بالحصول على تفاويض من العملاء خطية أو هاتفية.

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	شركة ملتقى التداول	- فرض غرامه مالية - وقيد في السجل.
2	شركة الأردن والخليج للاستثمارات المالية	- توجيه تنبيه. - قيد في السجل. - التأكيد على الالتزام بالقانون والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه.
3	شركة شيركو للأوراق المالية	- فرض غرامة. - قيد في السجل.

جدول رقم (21): الشركات التي قامت بممارسة الخداع والتضليل.

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	شركة اليم للاستثمار.	- فرض غرامه مالية - وقيد في السجل
2	شركة الأجنحة العربية للاستثمار	- فرض غرامه مالية - وقيد في السجل

جدول رقم (22) : الشركة المساهمة العامة التي لم تقم بتشكيل لجنة تدقيق أو عدم إعلام الهيئة بأي تغيير يطرأ عليها

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	الشركة الانتقائية للاستثمار والتطوير العقاري	- فرض غرامه مالية - وقيد في السجل

جدول رقم (23): شركات الوساطة المالية التي قامت بتصرف يهدف إلى إعطاء صورة غير صحيحة عن سعر أي ورقة مالية أو حجم تداولها

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	شركة الأمل للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة مسك للوساطة المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل - طلب التوقف عن الممارسات المخالفة للقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادر بمقتضاه
3	شركة ملتقى التداول	- فرض غرامة - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بأحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات

الرقم	المخالفون	الجزاءات
4	شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار [1]	- فرض غرامة - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بأحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه
5	شركة سبائك للخدمات المالية	- فرض غرامة. - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
6	شركة الاتحاد للوساطة المالية	- توجيه تنبيه - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بأحكام القانون والتعليمات
7	شركة الصفوة للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
8	شركة عمان للاستثمارات والأوراق المالية.	- فرض غرامة. - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
9	شركة بيت الاستثمار العالمي.	- فرض غرامة - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات

الرقم	المخالفون	الجزاءات
10	شركة سنابل الخير للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل - طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
11	شركة دلتا للاستثمارات المالية.	- فرض غرامة مالية - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
12	الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل - طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
13	شركة النور للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
14	شركة اجياد للأوراق المالية	- فرض غرامة. - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
15	شركة مبادلة للاستثمارات المالية	- فرض غرامه مالية - وقيد في السجل.
16	شركة أجياد للأوراق المالية	- فرض غرامه مالية - وقيد في السجل.
17	الشركة العربية للاستثمارات المالية	- فرض غرامة مالية - وقيد في السجل

(1) : كررت الشركة المخالفة مرتين.

جدول رقم (24): الشركات والاشخاص الذين قاموا بأي تضليل يتعلق بالأوراق المالية والتأثير على المعاملات المتعلقة بالأوراق المالية.

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	ناصر عزمي القواسمي	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	مازن عزمي القواسمي	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	جعفر سليم عبد الرحمن التل	- فرض غرامة - قيد في السجل - طلب التوقف عن الممارسات المخالفة للقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه
4	خليل مكرم خليل العلمي	- فرض غرامة. - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بالقانون والتعليمات
5	شركة الصفوة للاستثمارات المالية	- فرض غرامه مالية

جدول رقم (25): الشركة التي قامت باستغلال المعلومات الداخلية أو السرية لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية لها أو لغيرها.

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	شركة البنك الأردني الكويتي	- فرض غرامة. - قيد في السجل - طلب التوقف عن مخالفة القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات والتعليمات الصادرة بمقتضاه

جدول رقم (26): الشركات والاشخاص الذين قاموا بالتأثير على المعاملات المتعلقة بالأوراق المالية.

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	عمار يونس عبد الفتاح الهنيني.	- توجيه تنبيه - قيد في السجل - طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
2	إبراهيم فوزي رشيد حيمور.	- فرض غرامة - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
3	إبراهيم محمد محمد عوض.	- فرض غرامة - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بأحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
4	عاطف علي عيد حماشة	- فرض غرامة - قيد في السجل - طلب الالتزام بالقانون وعدم تكرار المخالفة
5	محمد السوقي داود الطاق.	- فرض غرامة - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
6	خالد حافظ بدر بدر	- فرض غرامة - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
7	خليفة محمود حسن العكور.	- توجيه تنبيه - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات

الرقم	المخالفون	الجزاءات
8	كامل عبدالغفار محمد رسلان .	- فرض غرامة - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
9	جمال خليل سليم السمهوري.	- فرض غرامة - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بأحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
10	بشير محمد بشير قدوره.	- فرض غرامة - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بأحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
11	هاشم حسين قاسم أبو دهيم.	- فرض غرامة - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
12	شركة الأردن الأولى للاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
13	رعد نجم عبدالله الجوراني.	- فرض غرامة - قيد في السجل - طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
14	حمزة فواز جبر فريحات	- فرض غرامة - قيد في السجل
15	طه محمد طه الحراحشه	- فرض غرامة - قيد في السجل

الرقم	المخالفون	الجزاءات
16	محمد طه القسيم الحراحشة	- فرض غرامة - قيد في السجل
17	ناصر فايز توفيق عبدالله	- فرض غرامة - قيد في السجل
18	الشركة الأردنية السعودية الإماراتية للاستثمارات المالية	- فرض غرامة
19	سالم وجيه سالم العميري	- توجيه تنبيه - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
20	شركة الوميض للخدمات المالية والاستثمار	- توجيه تنبيه - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة - التأكيد على الالتزام بالقانون
21	شركة الأردن والخليج للاستثمارات المالية	- فرض غرامة مالية - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة - التأكيد على الالتزام بالقانون
22	محمد محمود دخل الله الشمايله	- توجيه تنبيه - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة - التأكيد على الالتزام بالقانون

جدول رقم (27): شركات الوساطة المالية التي قامت بأي خداع أو تضليل يتعلق بالأوراق المالية أو أي ممارسة محظورة فيما يتعلق بالأعمال المرخصة

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	شركة الأسواق الناشئة للخدمات المالية والاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بالقانون والتعليمات
2	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل - طلب عدم تكرار المخالفة والالتزام بالقانون والتعليمات

جدول رقم (28): الشخص الذي قام بالتصرف بأوراق مالية عائدة للمورث قبل إجراء معاملة التحويل الإرثي

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	طعمه سعيد طعمه المجدلاوي	- توجيه تنبيه - قيد في السجل - طلب التقيد بأحكام القانون والأنظمة والتعليمات

جدول رقم (29): شركة الوساطة المالية التي لم تعلم البورصة والهيئة خطياً وبشكل فوري بالأعمال المحظورة التي يرتكبها عملاؤها مستخدمو خدمة التداول عبر الانترنت

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	شركة التعاون العربي للاستثمارات المالية	- توجيه تنبيه - قيد في السجل - طلب الالتزام بالقانون وعدم تكرار المخالفة

جدول رقم (30): الشركات المساهمة العامة التي لم تزود الهيئة بالتقرير النصف سنوي خلال المدة القانونية

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	الدولية للصناعات الخزفية [1]	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	الكندي للصناعات الدوائية [2]	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	الانماء العربية للتجارة والاستثمارات العامة	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	امانة للاستثمارات الزراعية والصناعية [3]	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	النموذجية للمطاعم [4]	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والالكترونية والثقيلة [5]	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	مجموعة البركات للاستثمار [6]	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	شركة درويش الخليلي وأولاده [7]	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان [8]	- فرض غرامة - قيد في السجل
10	الرؤية للإستثمار [9]	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	الأردنية للتعمير [10]	- فرض غرامة - قيد في السجل
12	أوتاد للإستثمارات المتعددة [11]	- فرض غرامة - قيد في السجل

الرقم	المخالفون	الجزاءات
13	عافية العالمية - الاردن [12]	- فرض غرامة - قيد في السجل
14	الجميل للاستثمارات العامة [13]	- فرض غرامة - قيد في السجل
15	أرض النمو للتطوير والاستثمار العقاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
16	الاستثمارات العامة	- فرض غرامة - قيد في السجل
17	دار الدواء للتنمية والاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
18	بنك المال الأردني	- فرض غرامة - قيد في السجل
19	البحرينية الأردنية للتقنية والاتصالات [14]	- فرض غرامة - قيد في السجل
20	مصفاة البترول الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
21	المتحدة التكاملية للصناعات المتعددة والاستثمار [15]	- فرض غرامة - قيد في السجل
22	البركة للتكافل [16]	- فرض غرامة - قيد في السجل
23	العربية الالمانية للتأمين [17]	- فرض غرامة - قيد في السجل
24	الأهلية للمشاريع [18]	- فرض غرامة - قيد في السجل
25	المستثمرون العرب المتحدون [19]	- فرض غرامة - قيد في السجل

الرقم	المخالفون	الجزاءات
26	إجادة للاستثمارات المالية [20]	- فرض غرامة - قيد في السجل
27	العرب للتنمية العقارية [21]	- فرض غرامة - قيد في السجل
28	المستثمرون والشرق العربي للإستثمارات الصناعية والعقارية [22]	- فرض غرامة - قيد في السجل
29	أموال انفست [23]	- فرض غرامة - قيد في السجل
30	أمان للأوراق المالية [24]	- فرض غرامة - قيد في السجل
31	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
32	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	- توجيه تنبيه - قيد في السجل
33	المجموعة المتحدة القابضة [25]	- فرض غرامة - قيد في السجل
34	امواج العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
35	فيلادلفيا للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
36	الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة / مسك	- فرض غرامة - قيد في السجل
37	البطاقات العالمية	- فرض غرامة - قيد في السجل
38	المهنية للإستثمارات العقارية والاسكان	- توجيه تنبيه - قيد في السجل

الرقم	المخالفون	الجزاءات
39	الأردنية الاماراتية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
40	المتصدرة للأعمال والمشاريع	- توجيه تنبيه - قيد في السجل
41	مصانع الورق والكرتون الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
42	داركم للاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
43	مصفاة البترول الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
44	الترافرتين المساهمة العامة المحدودة	- توجيه تنبيه - قيد في السجل

1. كررت الشركة المخالفة مرتين 2. كررت الشركة المخالفة مرتين 3.كررت الشركة المخالفة مرتين.
4. كررت الشركة المخالفة مرتين 5. كررت الشركة المخالفة مرتين 6.كررت الشركة المخالفة مرتين.
7. كررت الشركة المخالفة مرتين 8. كررت الشركة المخالفة مرتين 9.كررت الشركة المخالفة مرتين.
10. كررت الشركة المخالفة مرتين 11. كررت الشركة المخالفة مرتين 12.كررت الشركة المخالفة مرتين.
13. كررت الشركة المخالفة مرتين 14. كررت الشركة المخالفة مرتين 15.كررت الشركة المخالفة مرتين.
16. كررت الشركة المخالفة مرتين 17. كررت الشركة المخالفة مرتين 18.كررت الشركة المخالفة مرتين.
19. كررت الشركة المخالفة مرتين 20. كررت الشركة المخالفة مرتين 21.كررت الشركة المخالفة مرتين.
22. كررت الشركة المخالفة مرتين 23. كررت الشركة المخالفة مرتين 24.كررت الشركة المخالفة مرتين.
25. كررت الشركة المخالفة مرتين

جدول رقم (31): الشركات المساهمة العامة التي قدمت تقريراً سنوياً غير كامل البنود للهيئة

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	بنك القاهرة - عمان	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	اسمنت الشمالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	سبأ لسكب المعادن	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	سنيورة للصناعات الغذائية [1]	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	الوطنية لانتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	مصانع الكابلات المتحدة	- توجيه تنبيه - قيد في السجل
8	الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	الجنوب لصناعة الفلاتر [2]	- توجيه تنبيه - قيد في السجل - التقيد بالقانون
10	المصانع العربية الدولية للأغذية والاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	مصانع الاخاد لانتاج التبغ والسجائر	- توجيه تنبيه - قيد في السجل - التقيد بالقانون
12	حديد الاردن	- فرض غرامة - قيد في السجل

الرقم	المخالفون	الجزاءات
13	القرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتية	- فرض غرامة - قيد في السجل
14	الاردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	- توجيه تنبيه - قيد في السجل - التقيد بالقانون
15	الصناعية التجارية الزراعية / الانتاج	- فرض غرامة - قيد في السجل
16	الصفوة للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
17	مساكن الاردن لتطوير الاراضي والمشاريع الصناعية	- فرض غرامة - قيد في السجل
18	المتكاملة للتأجير التمويلي	- فرض غرامة - قيد في السجل
19	العربية للمشاريع الاستثمارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
20	الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير	- فرض غرامة - قيد في السجل
21	العقارية الأردنية للتنمية	- فرض غرامة - قيد في السجل
22	العالمية للوساطة والأسواق المالية [3]	- فرض غرامة - قيد في السجل
23	السلام الدولية للنقل والتجارة [4]	- توجيه تنبيه - قيد في السجل - التقيد بالقانون
24	البحر المتوسط للاستثمارات السياحية [5]	- فرض غرامة - قيد في السجل

الرقم	المخالفون	الجزاءات
25	الثقة للنقل الدولي [6]	- توجيه تنبيه - قيد في السجل - التقيد بالقانون
26	المجموعة الاستشارية الاستثمارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
27	المتحدة للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
28	المحفظة العقارية الاستثمارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
29	الاردنية للاستثمار والنقل السياحي	- توجيه تنبيه - قيد في السجل - التقيد بالقانون
30	التجمعات لخدمات التغذية والاسكان [7]	- توجيه تنبيه - قيد في السجل
31	الزرقاء للتعليم والاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
32	كهرباء محافظة اربد	- توجيه تنبيه - قيد في السجل - التقيد بالقانون
33	المركز الاردني للتجارة الدولية	- فرض غرامة - قيد في السجل
34	العبور للشحن والنقل	- فرض غرامة - 2 . قيد في السجل
35	البنك الاردني الكويتي [8]	- فرض غرامة - 2 . قيد في السجل
36	البنك الأهلي الأردني [9]	- فرض غرامة - قيد في السجل

الرقم	المخالفون	الجزاءات
37	الاردنية الفرنسية للتأمين [10]	- فرض غرامة - قيد في السجل
38	الاردن الدولية للاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
39	القدس للتأمين [11]	- توجيه تنبيه - قيد في السجل - التقيد بالقانون
40	التأمين الأردنية	- توجيه تنبيه - قيد في السجل - التقيد بالقانون
41	الشرق الأوسط للتأمين [12]	- فرض غرامة - قيد في السجل
42	الاتحاد العربي الدولي للتأمين[13]	- فرض غرامة - قيد في السجل
43	النسر العربي للتأمين	- توجيه تنبيه - قيد في السجل - التقيد بالقانون
44	المنارة للتأمين	- توجيه تنبيه - قيد في السجل
45	الاردنية الاماراتية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
46	الشرق العربي للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
47	المجموعة العربية الاردنية للتأمين [14]	- فرض غرامة - قيد في السجل
48	العرب للتأمين على الحياة والحوادث [15]	- فرض غرامة - قيد في السجل

الرقم	المخالفون	الجزاءات
49	الاردن دبي للأملاك	- توجيه تنبيه - قيد في السجل - التقيد بالقانون
50	الخطوط البحرية الوطنية الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
51	جراسا للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
52	عالية - الخطوط الجوية الملكية الأردنية	- توجيه تنبيه - قيد في السجل - التقيد بالقانون
53	الاتحاد للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون
54	الشرق العربي للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون
55	وادي الشتا للاستثمارات السياحية	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون
56	أمواج العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون
57	الانتقائية للاستثمار والتطوير العقاري	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون
58	العبور للشحن والنقل	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون

الرقم	المخالفون	الجزاءات
59	مصانع الخزف الاردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون
60	الوطنية لصناعة الصلب	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون
61	مناجم الفوسفات الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون
62	عقاري للصناعات والاستثمارات العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون
63	مصفاة البترول الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون
64	رم علاء الدين للصناعات الهندسية	- فرض غرامة - قيد في السجل - 3. التقيد بالقانون
65	الصناعات البتروكيماوية الوسيطة	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون
66	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون
67	حديد الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون
68	البحرينية الأردنية للتقنية والاتصالات	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون

الرقم	المخالفون	الجزاءات
69	تطوير العقارات	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون
70	التجمعات الاستثمارية المتخصصة	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون
71	الاردنية لضمان القروض	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون
72	الموارد للتنمية والاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون
73	التأمين الاسلامية	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون
74	البنك الاستثماري	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون
75	بنك الاردن دبي الاسلامي	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون
76	البنك الاسلامي الأردني	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون
77	الاستثمارات العامة	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون
78	مجموعة العصر	- فرض غرامة - قيد في السجل - التقيد بالقانون

الرقم	المخالفون	الجزاءات
79	التأمين العربية	- توجيه تنبيه - قيد في السجل
80	المتحدة للتأمين	- توجيه تنبيه - قيد في السجل
81	اليرموك للتأمين	- توجيه تنبيه - قيد في السجل
82	الضامنون العرب	- توجيه تنبيه - قيد في السجل
83	المتوسط والخليج للتأمين -الأردن	- توجيه تنبيه - قيد في السجل
84	الأولى للتأمين	- توجيه تنبيه - قيد في السجل
85	الاستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين	- توجيه تنبيه - قيد في السجل
86	المتخصصة للتجارة والاستثمارات	- توجيه تنبيه - قيد في السجل
87	الرؤية للاستثمار	- توجيه تنبيه - قيد في السجل
88	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية	- توجيه تنبيه - قيد في السجل

1. كررت الشركة المخالفة مرتين 2. كررت الشركة المخالفة مرتين 3.كررت الشركة المخالفة مرتين.
4. كررت الشركة المخالفة مرتين 5. كررت الشركة المخالفة مرتين 6.كررت الشركة المخالفة مرتين.
7. كررت الشركة المخالفة مرتين 8. كررت الشركة المخالفة مرتين 9.كررت الشركة المخالفة مرتين.
10. كررت الشركة المخالفة مرتين 11. كررت الشركة المخالفة مرتين 12.كررت الشركة المخالفة مرتين.
13. كررت الشركة المخالفة مرتين 14. كررت الشركة المخالفة مرتين 15.كررت الشركة المخالفة مرتين.

جدول رقم (32): الشركات المساهمة العامة التي قدمت تقريراً سنوياً للهيئة غير موقع من مدقق حسابات

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	القصور للمشاريع العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	الاتحاد لتطوير الأراضي	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	المتخصصة للتجارة والاستثمارات	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	مجموعة العصر للاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	بنك الاتحاد	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	فيلادلفيا الدولية للاستثمارات التعليمية	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	عمد للاستثمار والتنمية العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	شيركو للأوراق المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول رقم (33): الجهات التي خالفت قرارات مجلس المفوضين المتعلقة بتعليق تداول أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي على أسهم شركات معينة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	صندوق التقاعد لنقابة المهندسين الأردنيين	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	الياسمين للأوراق المالية والاستثمار	- توجيه تنبيه - قيد في السجل

جدول رقم (34): الشركات المساهمة العامة التي لم تزود الهيئة بتقرير عن نتائج أعمالها الأولية خلال المدة القانونية

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	التجمعات للمشاريع السياحية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	الدولية للصناعات الخزفية	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	المستثمرون العرب المتحدون	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	العرب للتنمية العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	المستثمرون والشرق العربي للاستثمارات الصناعية والعقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة درويش الخليلي وأولاده	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	النموذجية للمطاعم	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	مصفاة البترول الأردنية	- توجيه تنبيه - قيد في السجل - التقيد بالقانون
9	العربية الالمانية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
10	البركة للتكافل	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	أموال انفست	- فرض غرامة - قيد في السجل
12	أوتاد للاستثمارات المتعددة	- فرض غرامة - قيد في السجل

الرقم	المخالفون	الجزاءات
13	المجموعة المتحدة القابضة	- فرض غرامة - قيد في السجل
14	أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية	- فرض غرامة - قيد في السجل
15	مجموعة البركات للاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
16	البحرينية الأردنية للتقنية والاتصالات	- فرض غرامة - قيد في السجل
17	بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان	- فرض غرامة - قيد في السجل
18	أرض النمو للتطوير والاستثمار العقاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
19	المتحدة التكاملية للصناعات المتعددة والاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
20	عافية العالمية - الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
21	الرؤية للاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
22	الكندي للصناعات الدوائية	- فرض غرامة - قيد في السجل
23	الاراضي المقدسة للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول رقم (35): الشركات المساهمة العامة التي لم تُعلم الهيئة بقرارات صادرة عن هيئاتها العامة

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	العالمية للوساطة والأسواق المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول رقم (36): الشخص المطلع الذي لم يعلم الهيئة بالأوراق المالية المملوكة له أو لأقربائه في الشركة المصدرة أو الشركات التابعة والحليفة لها

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	أسامة رستم ماضي	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول رقم (37): الشركات المساهمة العامة التي لم تزود الهيئة بالتقرير السنوي خلال المدة القانونية

الرقم	المخالفون	الجزاءات
1	النموذجية للمطاعم	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	الأراضي المقدسة للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	الأردنية لانتاج الأدوية	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	البنك الاستثماري	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	الثقة للنقل الدولي	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	العالمية للصناعات الكيماوية	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	الكهرباء الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	الوطنية لصناعة الصلب	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	أمان للأوراق المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
10	داركم للاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل

الرقم	المخالفون	الجزاءات
11	مصانع الورق والكرتون الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
12	فيلادلفيا للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
13	إعمار للتطوير والاستثمار العقاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
14	الأردن لتطوير المشاريع السياحية	- فرض غرامة - قيد في السجل
15	الرؤية للاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
16	الجنوب للإلكترونيات	- فرض غرامة - قيد في السجل
17	الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة / مسك	- فرض غرامة - قيد في السجل
18	المتكاملة لتطوير الأراضي والاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
19	حديد الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
20	دار الدواء للتنمية والاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
21	سنيورة للصناعات الغذائية	- فرض غرامة - قيد في السجل
22	عمران الشرق الأوسط العقاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
23	مصانع الخزف الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل

الرقم	المخالفون	الجزاءات
24	مناجم الفوسفات الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
25	العرب للتنمية العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
26	المستثمرون العرب المتحدون	- فرض غرامة - قيد في السجل
27	المستثمرون والشرق العربي للاستثمارات الصناعية والعقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
28	أوتاد للاستثمارات المتعددة	- فرض غرامة - قيد في السجل
29	بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان	- فرض غرامة - قيد في السجل
30	عافية العالمية -الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
31	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والالكترونية والثقيلة	- فرض غرامة - قيد في السجل
32	مجموعة البركات للاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
33	المؤسسة الصحفية الاردنية / الرأي	- فرض غرامة - قيد في السجل
34	الموارد للتنمية والاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
35	الأردنية الاماراتية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
36	البنك الأهلي الأردني	- فرض غرامة - قيد في السجل

الرقم	المخالفون	الجزاءات
37	البنك العربي الاسلامي الدولي	- فرض غرامة - قيد في السجل
38	التأمين العربية	- فرض غرامة - قيد في السجل
39	بنك الاتحاد	- فرض غرامة - قيد في السجل
40	بنك الاردن دبي الاسلامي	- فرض غرامة - قيد في السجل
41	إجادة للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
42	الأردنية للتعمير	- فرض غرامة - قيد في السجل
43	الاردنية للصحافة والنشر	- فرض غرامة - قيد في السجل
44	الدولية للصناعات الخزفية	- فرض غرامة - قيد في السجل
45	الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية	- فرض غرامة - قيد في السجل
46	شركة درويش الخليلي وأولاده	- فرض غرامة - قيد في السجل
47	مصفاة البترول الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
48	العربية الألمانية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
49	البركة للتكافل	- فرض غرامة - قيد في السجل

Net income
Flow Statement
inning balance
h inflow
h outflow